



# جوائز فؤاد الأول

١٩٤٧







وزارة المعارف العمومية  
الادارة العامة للثقافة

# جوانز فؤاد الأول

١٩٤٧

الطبعة  
مطبعة وزارة الكتب المصرية  
١٩٤٧



## محتويات

صفحة

٥	تقديم .....
٧	كتاب سعادة ناظر خاصة جلالة الملك الى معالي وزير المعارف .....
٩	قرار وزاري رقم ٦٦٨٩ : لجنة وضع شروط منح الجوائز .....
١٠	قرار وزاري رقم ٦٦٩٩ : رئاسة اللجنة .....
١٠	قرار وزاري رقم ٦٧٢٦ : إنشاء جوائز فاروق الأول .....
١١	محضر الجلسة الأولى لجنة وضع شروط منح الجوائز .....
١٤	مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء .....
١٥	مرسوم ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٦ بإنشاء الجوائز .....
١٦	ملحق المرسوم — شروط منح الجوائز .....
٢٠	مذكرة تفسيرية للرسوم الصادر بإنشاء الجوائز .....
٢٢	مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء .....
٢٣	مرسوم بتأليف اللجنة الدائمة .....
٢٤	ملخص أعمال اللجنة الدائمة في جلساتها الثلاث الأولى .....
٢٦	إعلان عن جوائز فؤاد الأول لسنة ١٩٤٧ .....
٢٧	الاجراءات التي اتخذتها اللجنة الدائمة .....
٢٩	قرار وزاري يتكون من لجان الفحص .....
٣٢	كتاب وزير المعارف الى الهيئات العلمية والأدبية .....
٣٤	من محضر الجلسة الرابعة للجنة الدائمة - المراقبة على جائزة العلوم .....
٣٦	مذكرة عن اجتماع لجنة الفحص لجائزة الآداب .....
٣٩	تقرير لجنة الفحص لجائزة العلوم عن أعمال الأستاذ مصطفى تظليل بك .....
٤٠	تقرير لجنة الفحص عن بحوث الدكتور محمود الشيشيني، والدكتور محمد عبد السيد .....
٤٢	من محضر الجلسة الخامسة للجنة الدائمة - لقرار جائزة القانون .....
٤٣	تقرير لجنة الفحص لجائزة القانون عن "في المسؤولية" للدكتور محمد مصطفى القلبي بك .....
	تقرير لجنة الفحص لجائزة القانون عن "حق الدولة والأفراد على الأموال العامة" للدكتور .....
٤٥	محمد زهير جراح .....

- ٤٧ الجوائز تمنح براءة ملكية - المرسوم الملكي الصادر في ٢٣ أبريل سنة ١٩٤٧ ... ..
- ٤٨ الدعوة الى الاحتفال ... ..
- ٤٩ الاحتفال بتوزيع الجوائز ... ..
- ٥١ كلمة حضرة صاحب المعالي الدكتور عبد الرزاق السنهوري باشا ... ..
- ٥٦ كلمة حضرة صاحب المعادة أحمد لطفي السيد باشا ... ..
- ٥٩ كلمة حضرة صاحب المعالي الدكتور محمد هادي الدين بركات باشا ... ..
- ٦٣ كلمة حضرة صاحب المعادة حسن صادق باشا ... ..
- ٦٦ من محضر الجلسة السابعة للجنة الدائمة للجوائز ... ..
- ٦٧ إعلان عن جوائز فاروق الأول لسنة ١٩٤٨ ... ..
- ٦٨ مرسوم ٣ سبتمبر ١٩٤٧ ... ..
- ٦٩ الشروط المسبقة ... ..
- ٧٣ المذكرة التفسيرية لمرسوم ٣ سبتمبر سنة ١٩٤٧ ... ..
- ٧٥ إعلان عن جوائز فرؤاد الأول سنة ١٩٤٨ ... ..
- ٧٧ مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء ... ..
- ٧٨ مرسوم بتعيين أعضاء جديد في اللجنة الدائمة ... ..



## جوائز "فؤاد الأول"

جوائز "فؤاد الأول" فكرة ملكية عالية ، ونفحة ثمينة سامية ،  
تفضل بها حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم "فاروق الأول" ،  
تحليداً للذكرى والده العظيم ساكن الجنان المغفور له الملك "فؤاد الأول" ،  
وتكريماً للعلم وتشجيعاً للعلماء ، وحفزاً على الإنتاج المثمر والابتكار  
المفيد .

وهذا كتاب جوائز "فؤاد الأول" لسنة ١٩٤٧ ، وهي أول  
سنة تمنح فيها الجوائز . وقد دُون فيه كل ما يتصل بها من تاريخ  
إنشائها ، وشروط منحها ، والاجراءات التي اتخذت لتنفيذها ،  
وحفل توزيعها على الفائزين بها ، وغير ذلك مما يهم الاطلاع عليه ،  
أو الإلمام به .



## نظارة خاصة جلالة الملك

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية

اقتضت الارادة السنية إنشاء ثلاث جوائز سنوية مالية قيمة كل منها ١٠٠٠ جنيه مصرى يطلق عليها اسم جوائز "فؤاد الأول" . وتخصص واحدة منها لصاحب أحسن عمل أو إنتاج في العلوم ، وواحدة لصاحب أحسن عمل أو إنتاج في الآداب ، وواحدة لصاحب أحسن عمل أو إنتاج في القانون . ويكون موعد منحها في اليوم الثامن والعشرين من شهر أبريل من كل عام لمناسبة ذكرى وفاة ساكن الجنان المغفور له حضرة صاحب الجلالة الملك "فؤاد الأول" .

ويسرى أن أنهى ذلك إلى معاليكم رجاء العلم والتنبيه إلى إفاדתنا سنويا عن أسماء مستحقى الجائزة لصرفها من النظارة إلى الوزارة لتتولى تسليمها بمقرتها للفائزين وذلك اعتبارا من السنة القادمة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما  
ناظر خاصة جلالة الملك  
تحريرا في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٦  
(مراد محسن)

سعادة المستشار الفنى

يقترح تشكيل لجنة تمثل الجامعتين ووزارة المعارف لوضع شروط منع الجوائز .  
ثم يرّد على معالى ناظر الخاصة بما تم في هذا الشأن ما

وزير المعارف

(محمد العشماوى)

٢٦ فبراير سنة ١٩٤٦



## وزارة المعارف العمومية

قرار وزاري رقم ٦٦٨٩ بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٦

### وزير المعارف العمومية

نظرا إلى ضرورة وضع الشروط اللازمة لمنح "جوائز فؤاد الأول" التي  
تفضل حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك العظيم بإنشائها تشجيعا لأحسن عمل  
أو إنتاج في العلوم والآداب والقانون، وتخليدا لذكرى ساكن الجنان المغفور له  
والله العظيم حضرة صاحب الجلالة الملك "فؤاد الأول".

### ق ر ر

مادة ١ - تؤلف لجنة لوضع شروط منح هذه الجوائز من حضرات :

- |       |   |
|-------|---|
| رئيس  | محمد شفيق غريبال بك ... .. المستشار الفني لوزارة المعارف .                  |
|       | محمد صادق جوهر بك ... .. الوكيل المساعد لوزارة المعارف .                    |
|       | الدكتور علي مصطفى مشرفة باشا عميد كلية العلوم ووكيل جامعة<br>فؤاد الأول .   |
|       | مصطفى عامر بك ... .. وكيل جامعة فاروق الأول .                               |
|       | أحمد أمين بك ... .. أستاذ الأدب العربي بكلية<br>الآداب بجامعة فؤاد الأول    |
| أعضاء | والمدير العام للثقافة بوزارة<br>المعارف العمومية .                          |
|       | الدكتور محمد مصطفى القنلي بك ... .. عميد كلية الحقوق بجامعة فؤاد<br>الأول . |
|       | الأستاذ محمد ناجي ... .. مدير متحف الفن الحديث .                            |

مادة ٢ - على المستشار الفني تنفيذ هذا القرار ويعمل به من وقت صدوره .

محمد العشماوي

قرار وزارى رقم ٦٦٩٩ بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٤٦

وزير المعارف العمومية

بعد الاطلاع على القرار الوزارى رقم ٦٦٨٩ بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٦

بتأليف لجنة لوضع شروط منح جوائز "فؤاد الأول" .

### ق ر ر

مادة ١ — تكون هذه اللجنة برئاسة وسيق تشكيلها كما هي .

مادة ٢ — على وكيل الوزارة تنفيذ هذا القرار ويعمل به من وقت صدوره .

محمد العشماوى

قرار وزارى رقم ٦٧٣٦ بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٤٦

بإنشاء جوائز "فاروق الأول"

وزير المعارف العمومية

ترسيما لما تفضل به حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم على رجال الآداب والعلوم والقانون بإنشاء جوائز "فؤاد الأول" ، واتهاجا لنهج جلالته فى تشجيع العلماء المصريين .

### ق ر ر

مادة ١ — تنشأ ثلاث جوائز سنوية تسمى جوائز "فاروق الأول" —

وتكون قيمة كل جائزة منها ألف جنيه مصرى وتمنح لصاحب أحسن عمل أو إنتاج فى فرع من الفروع الرئيسية للعلوم .

مادة ٢ — يهده إلى اللجنة المؤلفة برئاسة وسيق تشكيلها شروط منح جوائز

"فؤاد الأول" بوضع شروط منح جوائز "فاروق الأول" .

مادة ٣ — على وكيل الوزارة تنفيذ هذا القرار ويعمل به من وقت صدوره .

محمد العشماوى

لجنة وضع شروط منح جوائز "فؤاد الأول" وجوائز "فاروق الأول"

محضر الجلسة الأولى - الخميس ١١ أبريل سنة ١٩٤٦

في الساعة الحادية عشرة من صباح الخميس ١١ أبريل سنة ١٩٤٦ اجتمعت اللجنة المؤلفة لوضع شروط منح جوائز "فؤاد الأول" وجوائز "فاروق الأول" بمقتضى القرارات الوزارية رقم ٦٦٨٩ في ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٦ ، رقم ٦٦٩٩ في ٥ مارس سنة ١٩٤٦ ، رقم ٦٧٢٦ في ٢٠ مارس سنة ١٩٤٦ تحت رئاسة حضرة صاحب المعالي محمد حسن العشماوى باشا وزير المعارف .

وتولى سكرتيرة اللجنة الأستاذ محمد على أبودرة مدير التعاون الثقافى بالوزارة .

وافتح معالي الرئيس الجلسة بالترحيب بمحضرات الأعضاء وشكرهم على حسن استعدادهم للمعونة في هذه المهمة الجليلة ثم قال : إننا هنا نكرم ما رفعتنا الى مقام حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم من أجل الشكر وأعظم التقدير لعنايته السامية بالعلوم ، وتخصيص مبلغ من ماله الخاص لتشجيع التأليف في العلوم والآداب والقانون بمنح جوائز لصاحب أحسن عمل أو إنتاج في كل منها . وهذه نواح يجب أن يكون لها المحل الأول من اهتمامنا وبعوضنا فيها الإنتاج المثمر المبتكر . وقد رأت وزارة المعارف أن ترد هذه التحية الملكية الكريمة وأن تترسم نهج جلالاته في تشجيع العلماء المصريين ، فقررت إنشاء ثلاث جوائز أخرى من ميزانياتها تخصص لأحسن عمل أو إنتاج في فرع من الفروع الرئيسية للعلوم . وقد تفضل جلالاته وافاق على أن تتوج هذه الجوائز باسمه الكريم . وليس في تخصيص جوائز الوزارة "للعلوم" انتقاص من قيمة النواحي الأخرى ، ولكن تقدير لآثر العلوم في تقدم العالم الحديث ، وتقدير لحاجتها من العناية والرعاية إبان نهضة مصر الحديثة وتطلها إلى تركيز صناعتها ومآثر مراقبها على أساس علمي قويم ، وحفز للهمم والجهود النافعة في هذا السبيل . وأرجو أن أؤكد لحضراتكم أن جلالة الملك

يتابع باهتمام عظيم اجتماعات هذه اللجنة وأعمالها . وإني لأمل أن نتمى قريباً من إنجاز مهمتها في وضع الشروط اللازمة لمنح هذه الجوائز حتى يتحقق بها النفع عاجلاً .

وتلا السكرتير كلب حضرة صاحب المعالي ناظر خاصة جلالة الملك إلى حضرة صاحب المعالي وزير المعارف بشأن جوائز "فؤاد الأول" وبعد مناقشة قصيرة تفترق بصفة مبدئية أن يكون موعد منح جوائز "فؤاد الأول" يوم ٢٨ أبريل من كل عام لمناسبة ذكرى وفاة المغفور له الملك "فؤاد الأول" وموعد منح جوائز "فاروق الأول" يوم ١١ فبراير من كل سنة ابتهاجاً بعيد الميلاد الملكي السعيد . ثم انتقل المجتمعون إلى تحديد نواحي العلوم والآداب والقانون التي يتيح فيها الجوائز .

وقد انعقد الإجماع على أن هذه الجوائز تهدف أولاً ما تهدف إلى العلم النافع في الحياة المصرية الملائم لتطورها والذي يساعد على استئثار مصادر الثروة المصرية وزيادة الإنتاج . ويعني بكل المشاكل المصرية أياً كان لونها . ولهذا ترى اللجنة أنه إلى جانب الناحية العلمية البحتة يجب الاهتمام بالناحية التطبيقية أو العملية في البحوث التي تقدم لنيل الجوائز، وصلتها الوثيقة بمصر .

كما قررت اللجنة أن يعين في كل عام فرع أو مجموعة أو أكثر من العلوم والآداب والقانون تمنح عن الإنتاج فيها جوائز العام . وذلك حفزاً للإنتاج في الفروع المختلفة وتيسيراً للوزارة واستخلاص أحسن الإنتاج . وقد تناولت اللجنة بالبحث "الفنون وتشجيعها" فالتجّه الرأى إلى أن تخصص الفنون بجوائز غير الجوائز الست سالفة الذكر ووعد معالي الرئيس بالعمل على تحقيق ذلك .



وتابعت هذه اللجنة عقد اجتماعاتها، وتناولت الموضوع من جميع نواحيه وأدلى حضرات الأعضاء بأرائهم في أحسن الوسائل لتحقيق الغرض الذي اجتمعوا من أجله .



ثم عهد إلى لجنة فرعية من بعض حضرات الأعضاء وسكرتير اللجنة في وضع مشروع لشروط منح الجوائز، على ضوء المناقشات التي دارت والنقط التي أثيرت .

ولما انتهت اللجنة الفرعية من عملها قُدمته إلى اللجنة العامة فناقشته وأدخلت عليه ما رأته من تعديلات، ووضعت مشروع مرسوم تقدمت به وزارة المعارف إلى مجلس الوزراء لاستصدار المرسوم .

## مذكرة

### مرفوعة الى مجلس الوزراء

بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٦ تلقت وزارة المعارف من حضرة صاحب المعالي  
فاطر خاصة جلالة الملك كتابا يبلغها فيه أن إرادة حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك  
المعظم اقتضت إنشاء ثلاث جوائز سنوية مالية قيمة كل منها ١٠٠٠ جنيه مصري  
يطلق عليها اسم جوائز "نواد الأول".

وبتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٤٦ صدر قرار وزير المعارف رقم ٦٧٢٦ بإنشاء  
ثلاث جوائز باسم جوائز "فاروق الأول". واعتمد المبلغ اللازم لذلك وقدره  
٣٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة المعارف ابتداء من هذا العام ١٩٤٦ - ١٩٤٧

وإني أتشرف بأن أرفع هذه المذكرة إلى مجلس الوزراء ومعها مشروع مرسوم  
بإنشاء جوائز "نواد الأول" وجوائز "فاروق الأول" وملحق لشروط منحها رجاء  
التكرم باستصدار المرسوم.

مع التفضل بقبول عظيم الاحترام

وزير المعارف

## مرسوم بإنشاء جوائز "فؤاد الأول" وجوائز "فاروق الأول"

نحن فاروق الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المعارف العمومية وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت

مادة ١ — تنشأ ثلاث جوائز سنوية تسمى جوائز "فؤاد الأول" وتكون قيمة كل منها ١٠٠٠ جنيه مصرى وتمنح لصاحب أحسن عمل أو إنتاج فى الآداب والقانون والعلوم .

مادة ٢ — تنشأ ثلاث جوائز سنوية تسمى جوائز "فاروق الأول" قيمة كل منها ١٠٠٠ جنيه مصرى تمنحها وزارة المعارف العمومية لصاحب أحسن عمل أو إنتاج فى فرع من الفروع الرئيسية للعلوم .

مادة ٣ — يكون منح الجوائز المنصوص عليها فى المادتين الأولى والثانية وفقا للشروط الملحقة بهذا المرسوم .

مادة ٤ — على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا المرسوم الذى يعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر فى ١٥ شوال سنة ١٣٦٥ (١١ سبتمبر سنة ١٩٤٦)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدق

وزير المعارف العمومية

محمد حسن العشماوى

### ملحق بالمرسوم الملكي

الصادر بإنشاء جوائز "فؤاد الأول" وجوائز "فاروق الأول"

#### شروط منح الجوائز

١ - تمنح جوائز "فؤاد الأول" وجوائز "فاروق الأول" سنوياً

للصريين عن إنتاجهم في الموضوعات الآتية :

(أولاً) الآداب .

(ثانياً) القانون .

(ثالثاً) العلوم الطبيعية والرياضية والفلكية .

(رابعاً) علوم الحياة (البيولوجيا) .

(خامساً) العلوم الكيميائية .

(سادساً) العلوم الجيولوجية .

٢ - تشمل جائزة الآداب :

(١) الآداب البحتة مثل الأدب القصصي، الأدب التصويري،

الأدب الاجتماعي، الشعر، البحوث الأدبية (النقد، البحوث

اللغوية، الدراسات الإسلامية الأدبية) .

(ب) التاريخ .

(ج) الجغرافيا .

(د) الفلسفة .

(هـ) الآثار .

٣ - تشمل جائزة القانون :

(١) القانون الخاص . ويشمل القانون المدني والقانون التجاري

وأوضاع التقاضي .

- (ب) العلوم الجنائية . وتشمل القانون الجنائي والاجرامات الجنائية  
وعلم الاجرام .  
(ج) القانون العام . ويشمل القانون الادارى والقانون الدستورى  
والقانون الدولى .

٤ — تشمل جوائز العلوم :

- (١) العلوم الطبيعية والرياضية والفلكية مثل علم الطبيعة التجري  
وعلم الطبيعة النظرى والعلوم الاحصائية وعلم طبيعة الاجرام  
السموية (الاستروفيزيقا) والهيدروليكا والميكانيكا والكهرباء .  
(ب) علوم الحياة . مثل النبات والحيوان والفسولوجيا والطب  
والتشريح البشرى والحيوانى والطب وفروعه والاحياء المائية .  
(ج) العلوم الكيميائية . مثل الكيمياء العضوية وغير العضوية  
والكيمياء الحيوية والتغذية .  
(د) العلوم الجيولوجية، وتشمل علم الطبيعيات الأرضية (الجيوفيزيقا) .

٥ — تؤلف لهذه الجوائز لجنة دائمة مكونة من وزير المعارف رئيساً وستة  
أعضاء يمثلون الفروع المختلفة ، ويكون تعيينهم بمرسوم ومدة عضويتهم ثلاث  
سنوات قابلة للتجديد .

وتختار اللجنة الدائمة فى كل عام بلخاً لفحص الانتاج المقدم فى كل مادة .  
ويموز أن يختار لهذه اللجان بعض أعضاء اللجنة الدائمة ويكون تعيين أعضاء هذه  
اللجان بقرار يصدر من وزير المعارف . ويمتخ أعضاء لجان الفحص مكافآت  
يحددها وزير المعارف .

٦ — يعلن سنوياً عن مسابقة فى كل من المواد الست المذكورة فى البند  
الأول، ويخصص لكل منها جائزة مقدارها ١٠٠٠ جنيه مصرى . ولتؤلف أن يتقدم  
بانتاجه الى المسابقة بنفسه ، أو أن تتقدم به بعض الجهات أو الهيئات العلمية

والأدبية . ومع هذا يصبح للجنة الدائمة المنصوص عنها في البند الخامس أن تدخل في المسابقة من تلقاء نفسها التأليف التي ترى أنها جديرة بالنظر ولو لم يتقدم بها المؤلف أو من يقوم مقامه .

٧ - تختار اللجنة الدائمة في كل عام فرعاً أو أكثر من الآداب والقانون والعلوم تخصص للإنتاج فيها جوائز العام . وتعلن عن ذلك قبل الموعد المحدد لتقديم المؤلفات بسنة شهور على الأقل .

٨ - يشترط في الإنتاج الذي يقدم في المسابقة في كل عام ما يأتي :  
( أ ) أن يكون ذا قيمة علمية أو فنية ممتازة تظهر فيه دقة البحث والابتكار . ويهدف خاصة إلى ما يفيد مصر والإنتاج القومي .  
( ب ) أن يكون قد سبق نشره ولم يمض على نشره لأول مرة أكثر من خمس سنوات من تاريخ الإعلان .  
( ج ) أن يكون باللغة العربية الفصحى .

٩ - لا يجوز التقدم من جديد بإنتاج سبق تقديمه .  
١٠ - يقدم الإنتاج لنيل جوائز "نواد الأول" قبل اليوم الأول من شهر يناير من كل عام .

ولنيل جوائز "فانوق الأول" قبل اليوم الأول من شهر أكتوبر من كل عام .  
١١ - تمنح الجائزة كاملة لأحسن إنتاج يقدم في موضوع المسابقة ، ومع ذلك فيجوز - إذا رأت اللجنة أن إنتاجين متقاربين ولا يمتاز أحدهما عن الآخر امتيازاً ظاهراً - أن تقسم الجائزة بينهما بالتساوي ولا يجوز بحال من الأحوال أن تقسم الجائزة إلى أكثر من ذلك .

١٢ - يجوز للجنة أن توصي بأن يوفد إلى الخارج على نفقة الدولة من يدل إنتاجه على امتياز ظاهر . سواء ممن نالوا الجوائز أو لم ينالوها وذلك تمكيناً له من الاتصال بالمعاهد العلمية أو الهيئات المالية لاستكمال البحث أو الاستزادة منه .

١٣ — إذا لم تمنح الجائزة المقررة للسابقة في مادة من المواد في عام ما استبقيت الى العام الذي يليه . وفي هذه الحالة يعلن عن المسابقة في الفرع الذي خصصت له جائزة العام مع الفرع الآخر .

١٤ — يجوز أن يتقدم شخص واحد بأكثر من إنتاج في سنة واحدة .  
بند مؤقت — بالاستثناء من أحكام البندين السابع والعاشر يحتد وزير المعارف الفروع التي تخصص للإنتاج فيها جوائز سنة ١٩٤٧ . ويحتد موعد الإعلان عنها وموعد تقديم الإنتاج .

### مذكرة تفسيرية

لرسم الصادر بإنشاء جوائز "فؤاد الأول" وجوائز "فاروق الأول"

اقتضت إرادة حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم ، تشجيعا للعلم والعلماء وحفزا للإنتاج المنمّر والتأليف النافع ، وتحليلا لذكرى والده العظيم المغفور له جلالة الملك فؤاد الأول ، إنشاء ثلاث جوائز مالية سنوية قيمة كل منها ١٠٠٠ جنيه مصرى يطلق عليها اسم جوائز "فؤاد الأول" . وتخصص كل منها لصاحب أحسن عمل أو إنتاج فى الآداب والعلوم والقانون ويعلم عنها فى مسابقة عامة سنوية . ويكون موعد منحها فى اليوم الثامن والعشرين من شهر أبريل من كل عام لمناسبة ذكرى وفاة ساكن إيجان المغفور له حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول . وردا على هذه التحية الملكية الكريمة للعلم وأهله ، وترسما لما تفضل به حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم على رجال الآداب والقانون والعلوم بإنشاء جوائز "فؤاد الأول" واتهاجا لتبج جلالته فى تشجيع العلماء المصريين ، أنشأت وزارة المعارف ثلاث جوائز سنوية قيمة كل منها ١٠٠٠ جنيه مصرى تمنح لصاحب أحسن عمل أو إنتاج فى فرع من الفروع الرئيسية للعلوم ويعلم عنها فى مسابقة عامة سنوية . وذلك تقديرا لأثر العلوم فى تقدم العالم الحديث ، وتقديرا لحاجتها من العناية والرعاية فى نهضة مصر الحديثة فى الوقت الذى تتطلع البلاد فيه الى تركيز صناعتها وسائر مرافقها على أساس علمى قويم .

وقد تفضل حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد على أن تتوج هذه الجوائز باسمه الكريم . ويكون موعد منح جوائز "فاروق الأول" فى اليوم الحادى عشر من شهر فبراير من كل عام ابتهاجا بعيد الميلاد الملكى السعيد .

وبمقتضى قرار وزير المعارف رقم ٦٦٨٩ بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٦ تألفت برأسته لجنة لوضع شروط المسابقة ومنح الجوائز . وقد اجتمعت اللجنة أربع جلسات وانتهت الى إقرار الشروط الملحقه بالمرسوم .



وقد أوردت اللجنة على سبيل التمثيل ، لا على سبيل الحصر، الفروع التي يمكن أن تكون موضوعا للمسابقات . وليس من شك في أن الجوائز — تحقيقا للفرض النبيل الذي أنشئت من أجله — تفسح للإبتكار والافتراعات القائمة على أساس علمي، والتي تساعد على النهوض بمرافق البلاد في مختلف النواحي .

وتيسيرا لوسائل البحث ، ورغبة في استكمال الدراسات والوصول بها الى مرتبة الكمال الذي يتحقق معه نفعها ، رؤى أن يكون من حق لجنة الجوائز أن توصي بأن يوفد الى الخارج كل من أظهر امتيازا بارزا ممن فازوا بالجائزة أو لم يفوزوا بها على حد سواء .

وقد انعقدت كلمة اللجنة على أن الجوائز كلها تهدف — أول ما تهدف — الى العلم النافع في الحياة المصرية ، الملائم لتطورها والذي يساعد على استثمار مصادر الثروة المصرية وزيادة الإنتاج ، ويعنى بعلاج مشاكل مصر . ولهذا رأت اللجنة أنه الى جانب الناحية العلمية البحتة يجب الاهتمام بالناحية التطبيقية والعملية في البحوث التي تقدم لنيل الجوائز، وبصلتها الوثيقة بمصر .

## مذكرة

### مرفوعة إلى مجلس الوزراء

بتاريخ ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٦ صدر المرسوم الملكي بإنشاء جوائز "فؤاد الأول" وجوائز "فاروق الأول". وقد نص في البند الخامس من الشروط الملحقة بهذا المرسوم على أن تؤلف لهذه الجوائز لجنة دائمة مكونة من وزير المعارف رئيساً وستة أعضاء يمثلون الفروع المختلفة ويكون تعيينهم بمرسوم ومدة عضويتهم ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

وإني أتشرف بأن أرفع هذه المذكرة إلى مجلس الوزراء ومعه مشروع مرسوم بإنشاء اللجنة الدائمة لجوائز "فؤاد الأول" وجوائز "فاروق الأول" رجاء التكرم باستصدار المرسوم.

مع التفضل بقبول عظيم الاحترام ما

وزير المعارف

محمد حسن العشماوى

### مرسوم

بتأليف اللجنة الدائمة لجوائز "فؤاد الأول" وجوائز "فاروق الأول"

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ١٥ شوال سنة ١٣٦٥ ( ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٦ ) بإنشاء جوائز فؤاد الأول وجوائز فاروق الأول .  
وبناء على ما عرضه علينا وزير المعارف العمومية وموافقة رأى مجلس الوزراء .

### رسمتا بما هوأت

المادة ١ - يمين :

- الدكتور محمد حسين هيكل باشا .
- الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهورى باشا .
- الدكتور حسن صادق باشا .
- الأستاذ مصطفى طامر بك .
- الدكتور أحمد زكى بك .
- الدكتور محمد رضا مندور بك .

أعضاء في اللجنة الدائمة لجوائز فؤاد الأول وجوائز فاروق الأول .

المادة ٢ - على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا المرسوم الذى يعمل به  
من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

صدر بقصر القبة في ٤ محرم سنة ١٣٦٦ هـ ( ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٤٦ م )

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

استماعيل صدق

وزير المعارف العمومية

محمد حسن العشماوى

### الجنة الدائمة

عقدت الجنة الدائمة أولى جلساتها في ٨ يناير سنة ١٩٤٧ برئاسة حضرة صاحب المعالي الدكتور عبد الرزاق السنهورى باشا وزير المعارف على أثر رجوعه من أمريكا . واختارت الموضوعات التى يعلن عنها للحصول على جوائز "نقاد الأول" للأدب والقانون والعلوم عن سنة ١٩٤٧ ، وأقرت الإعلان الذى ينشر . وقد تمخّذ فيه يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٧ آخر موعد لتقديم الإنتاج لنيل هذه الجوائز .

وقد نشر الاعلان (الموجود على صحيفة ٢٦) فى ست جرائد ومجلات . وأرسلت نسخ منه إلى جميع كليات الجامعات وإلى المعاهد العالية وإلى الجهات والمهيات العلمية وإلى مكاتب المعارف المصرية فى لندن وباريس وجنيف وواشنطن .

وبلغ عدد المؤلفات التى قُدمت حتى يوم ٢٨ فبراير :

٤٧ مؤلفا لجائزة الآداب .

٧ مؤلفات » القانون .

٧ » » العلوم .

وفى ٩ مارس سنة ١٩٤٧ عقدت الجنة الدائمة جلستها الثانية . واستعرضت المؤلفات التى قُدمت . فرأت أنها فى مجملها لا تمثل تمثيلا صادقا نواحى الانتاج الذى يستحق الجوائز ، والذى وضعت الجوائز لتشجيعه والانتفاع به . وقدرت أن ذلك قد يكون راجعا الى بعض القيود الواردة فى شروط منح الجوائز وهى التى صدر بها مرسوم ١١ سبتمبر . وأخصها ما جاء فى الفقرتين (١ ، ٢) من المادة الثامنة من هذه الشروط وهما الخاصتان باشتراط نشر الإنتاج فى ظرف خمس سنوات من تاريخ الاعلان . واشتراط اللغة العربية الفصحى . لأن هذين الشرطين فوّتا كثيرا من الإنتاج القيم . سواء منه ما ظهر قبل السنوات الخمس الماضية . وما ظهر فى اللغة العربية فى الإنتاج الخالص بالعلوم . كما أن هذه السنوات هى فترة

الحرب التي لا يساعد عدم الاستقرار في أثنائها على التوفر على الإنتاج . وهنا اتجه بعض رأى في اللجنة إلى أنه يجدر بها أن تكون أكثر سخاء في البداية تشجيعا للإنتاج وحفزاً لهم . كما اتجه رأى آخر إلى تأجيل منح الجوائز هذا العام لضرورة المحافظة على مستوى معقول يتناسب مع قيمة الجوائز وأهدافها .

وقد رأى أن تبذل محاولة للاستفادة من المادة السادسة التي تنص على أنه : "للمؤلف أن يتقدم بإنتاجه إلى المسابقة بنفسه ، أو أن يتقدم به بعض الجهات أو الهيئات العلمية والأدبية . ومع هذا فيصح للجنة الدائمة أن تدخل في المسابقة من تلقاء نفسها التأليف التي ترى أنها جديرة بالنظر ولو لم يتقدم بها المؤلف أو من يقوم مقامه " . فأرسل في ١١ مارس الكتاب المنشور على صحيفة ٢٧ إلى الكليات والهيئات العلمية والأدبية .

وعقدت اللجنة الدائمة جلستها الثالثة في ١٩ مارس سنة ١٩٤٧ وقررت أن تستمر في العمل على منح جوائز "نفوذ الأول" لهذا العام . وأن تستفيد من نص المادة السادسة السابق إرادته .

وألفت اللجنة الدائمة في هذه الجلسة ثلاث لجان للفحص ، كما أقرت الاجراءات التي رأت اتباعها لمنح جوائز "نفوذ الأول" من سنة ١٩٤٧ ، وقد حدد فيها يوم الاثنين ٢٤ مارس سنة ١٩٤٧ لتعقد لجان الفحص اجتماعها الأول .

وكان يشهد اجتماعات اللجنة الدائمة — علدا أعضائها — حضرة صاحب العزة محمد شقيق غريال بك وكيل الوزارة ، وصاحب العزة اسماعيل القباني بك . المستشار الفني ، وصاحب العزة محمد عبد الواحد خلاف بك المراقب العام للثقافة بالوزارة . وتولى سكرتيرية اللجنة الأستاذ محمد علي أبو درة مدير التعاون الثقافي بالوزارة .

## اعلان عن جوائز "فؤاد الأول" لسنة ١٩٤٧

تمن وزارة المعارف أن الموضوعات التي سيمتح عن الإنتاج فيها جوائز فؤاد الأول لسنة ١٩٤٧ هي :

١ - الآداب : الآداب البحتة مثل الأدب القصصي، الأدب التصويري، الأدب الاجتماعي، الشعر، البحوث الأدبية ( النقد، البحوث اللغوية، الدراسات الأدبية الاسلامية ) .

٢ - القانون : العلوم الجنائية . وتشمل القانون الجنائي، الاجراءات الجنائية، علم الاجرام، القانون العام، القانون الإداري، القانون الدستوري، القانون الدولي .

٣ - العلوم : العلوم الطبيعية والرياضية والفلكية مثل علم الطبيعة التجريبي، وعلم الطبيعة النظري، والعلوم الاحصائية، وعلم طبيعة الأجرام السماوية . ( الاستروفيزيقا ) والهيدروليكا، الميكانيكا، الكهرباء .

ويشترط في الإنتاج الذي يقدم للسابقة :

( ١ ) أن يكون ذا قيمة علمية أو فنية ممتازة تظهر فيه دقة البحث والابتكار ويهدف خاصة الى ما يفيد مصر والإنتاج القومي .

( ٢ ) أن يكون قد سبق نشره . ولم يمض على نشره لأول مرة أكثر من خمس سنوات من تاريخ الاعلان .

( ٣ ) أن يكون باللغة العربية الفصحى .

وترسل المؤلفات من ٤ نسخ الى المراقبة العامة للثقافة بوزارة المعارف في موعد غايته ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٧

وقيمة كل جائزة من الجوائز الثلاث ١٠٠٠ جنيه . وسيكون موعد منح هذه الجوائز يوم ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٧ تخليدا لذكرى المنفور له جلالة الملك فؤاد الأول .

وزير المعارف العمومية

١٢ يناير سنة ١٩٤٧

المنهري

## الإجراءات التي أقرتها اللجنة الدائمة

لجوائز "فؤاد الأول" وجوائز "فاروق الأول" بجلسة ١٩ مارس سنة ١٩٤٧

لمنح جوائز فؤاد الأول عن سنة ١٩٤٧

تختص بلجان الفحص الإنتاج أو الكتب التي يمكن أن تكون موضوعا للمسابقة وتشمل :

(١) ما قدم فعلا .

(ب) ما نتقلم به الجهات أو الهيئات العلمية والأدبية (البند ٦ من الشروط).

(ج) ماقررت اللجنة الدائمة إدخاله في المسابقة ( ٦ » ) .

ويجب أن يتوفر في كل هذا شرط المنة المنصوص عليه في البند ٨ - ب .

ويموز أن يقدم للشخص الواحد مجموع ماشر من نشاطه العلمي في مدى السنوات الخمس المنصوص عليها .

تجتمع لجان الفحص لأول مرة في موعد لا يجاوز يوم الاثنين ٢٤ مارس المقبل لتقرر كل لجنة القواعد التي تدير عليها في عملها مع اتباع ما يأتي :

١ - يبدأ باستبعاد الإنتاج أو الكتب التي ترى اللجنة لأول وهلة أنها غير جدية بالدخول في المسابقة، ثم يوزع على الأعضاء مايسبق من الإنتاج أو الكتب لقراءتها وتقديم تقرير عنها .

٢ - يتفق بقدر الإمكان بين أعضاء كل لجنة على معايير مشتركة للتقدير .

٣ - يكلف كل عضو بتقديم تقريره في موعد لا يجاوز أسبوعا من تاريخ تسلمه الكتاب أو الإنتاج .

٤ - تجتمع لجان الفحص مرة أخرى في موعد لا يجاوز يوم الثلاثاء ٨ أبريل لفحص التقارير المقدمة ويعتبر الاجتماع مستمرا حتى يتم الفحص .

٥ - يجوز للجنة الفحص أن تخصص موضوعا بذاته داخلا في الفرع الذي اختير للمسابقة ليكون هذا الموضوع دون غيره محلا للمسابقة . ولا يكون ذلك إلا بعد فحص كل الإنتاج المقدم .

٦ - تقدم لجان الفحص النتائج التي وصلت إليها الى اللجنة الدائمة في موعد لا يجاوز يوم الثلاثاء ١٥ أبريل . ويراعى في تقديم النتائج ما يأتى :

( ١ ) تعين اللجنة إنتاجا أو إنتاجين لمؤلفين مختلفين على الأكثر لنيل الجائزة .

( ب ) يجوز أن تقترح اللجنة تأجيل منح جائزة العام إذا رأت أنه لم يتقدم إليها من الإنتاج ما هو جدير بالجائزة .

( ج ) يلاحظ أنه قد نص في البند ١٢ من الشروط الملحقة بمرسوم إنشاء منح الجوائز على جواز الإيفاد الى الخارج لمن نال الجائزة أو لم ينلها .

تجتمع اللجنة الدائمة لإقرار توصيات لجان الفحص في اليوم التالي لوصول التوصيات إليها .

يوكّل الى السكرتيرية العامة تنظيم الاحتفال بتوزيع الجوائز يوم ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٧

تقدم لجان الفحص ملاحظاتها على شروط منح الجوائز وعلى النظام في مجموعه في ضوء التجارب والصعوبات التي عرّضت لها أثناء العمل . ويعرض ذلك على اللجنة الدائمة لدراسته عند تقديم مقترحاتها في تعديل المرسوم .

وزير المعارف  
السهنورى



## وزارة المعارف العمومية

قرار وزاري بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٤٧

### وزير المعارف العمومية

بعد الاطلاع على المرسوم الملكي الصادر في ١٥ شوال ١٣٦٥ (١١ سبتمبر سنة ١٩٤٦) بإنشاء جوائز "فؤاد الأول" وجوائز "فاروق الأول" وعلى البند الخامس من شروط منح هذه الجوائز الملحق بهذا المرسوم .

وبعد موافقة اللجنة الدائمة لجوائز "فؤاد الأول" وجوائز "فاروق الأول" المؤلفة بمقتضى المرسوم الملكي الصادر في ٤ محرم سنة ١٣٦٦ (٢٨ نوفمبر سنة ١٩٤٦) .

### قـرـر

مادة ١ — تؤلف لجنة النحس لجائزة "فؤاد الأول" الآداب عن سنة ١٩٤٧ من :

حضرة صاحب المعالي أحمد لطفى السيد باشا ... .. رئيسا

أعضاء	{	» الدكتور ابراهيم بيوى مدكور ... ..
		» الأستاذ أحمد حسن الزيات ... ..
		» صاحب السعادة أنطون الجليل باشا ... ..
		» » العزة عبد الحميد العبادى بك ... ..
		» الأستاذ محمد أحمد خلف الله ... ..
		» الأستاذ محمد توفيق دياب ... ..
		» صاحب السعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا ... ..
		» » العزة محمد عبد الواحد خلاف بك ... ..
		» » » الدكتور محمد عوض محمد بك ... ..
		» » السعادة الدكتور منصور فهمى باشا ... ..

ويتولى سكرتيرية هذه اللجنة حضرة صاحب العزة الدكتور محمد عوض محمد بك  
يساونه حضرة الأستاذ على آدم .

مادة ٢ — تؤلف لجنة الفحص لجائزة "فؤاد الأول" للقانون عن سنة ١٩٤٧  
من :

رئيسا	حضرة صاحب المعالي الدكتور محمد بهي الدين بركات باشا ...
	» » العزة أحمد حلمى بك ...
	» » جندى عبد الملك بك ...
	» الدكتور حسن أحمد بغدادى ...
	» صاحب العزة الدكتور حلمى بهجت بدوى بك ...
	» » سليمان حافظ بك ...
	» » السعادة سيد مصطفى باشا ...
أعضاء	» » العزة عبد الرحيم غنيم بك ...
	» » عبيد محرم بك ...
	» » على بدوى بك ...
	» » السعادة على زكى العرابى باشا ...
	» » العزة محمد الوكيل بك ...
	» » السعادة محمد كامل مرمرى باشا ...
	» » العزة مصطفى مرعى بك ...
	» » الدكتور وحيد رأفت بك ...

ويتولى سكرتيرية هذه اللجنة حضرة صاحب العزة عبيد محرم بك يساونه  
حضرة الدكتور حسن أحمد بغدادى .

مادة ٣ — تؤلف لجنة الفحص لجائزة "فؤاد الأول" للعلوم الطبيعية  
والرياضية والفلكية عن سنة ١٩٤٧ من :

حضرة صاحب السعادة حسن صادق باشا ... .. رئيسا

» » العزة الدكتور أحمد عبد السلام الكرداني بك ...  
 » » سيد فهمي بك ...  
 » » الدكتور صادق بشارة ...  
 » » صاحب العزة عبد الرحمن الساوي بك ...  
 » » عبد العزيز أحمد بك ...  
 » » السعادة عبد المجيد عمر باشا ...  
 » » الدكتور عدنان والي ...  
 » » صاحب العزة الدكتور محمد رضا مندور بك ...  
 » » محمد صادق جوهر بك ...  
 » » الدكتور محمد مرهمي أحمد ...  
 » » الأستاذ محمود علي فضلي ...

أعضاء

ويتولى مسكينة هذه اللجنة الدكتور محمد مرسى أحمد بإوانه حضرة  
الدكتور ابراهيم حلمى عبد الرحمن .

مادة ٤ — على سعادة وكيل الوزارة المختص تنفيذ هذا القرار ما  
السنهوري

## الكتاب الذى أرسل إلى الهيئات العلمية والأدبية

حضرة ... ..

تشرف بأن نرسل إلى ... .. مع هذا نسخة من المرسوم الملكى الصادر فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٦ انلخص بجوائز "فؤاد الأول" وجوائز "فاروق الأول" وشروط منحها .

وستمنح جوائز "فؤاد الأول" عن ١٩٤٧ فى يوم ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٧ ، وهى ثلاث قيمة كل منها ١٠٠٠ جنيه تمنح عن الانتاج فى الموضوعات الآتية :

( ١ ) الآداب : الآداب البحتة مثل الأدب القصصى ، الأدب التصويرى ، الأدب الاجتماعى ، الشعر ، البحوث الأدبية ( النقد ، البحوث اللغوية ، الدراسات الأدبية الاسلامية ) .

( ٢ ) القانون : العلوم الجنائية . وتشمل القانون الجنائى ، الاجرامات الجنائية ، علم الاجرام ، القانون العام . ويشمل القانون الادارى : القانون الدستورى ، القانون المولى .

( ٣ ) العلوم : العلوم الطبيعية والرياضية والفلكية مثل علم الطبيعة التجريى ، علم الطبيعة النظرى ، العلوم الاحصائية ، علم طبيعة الأجرام السماوية ( الاستروفيزيقا ) والميدروليكا ، والميكانيكا ، الكهرباء .

وقد نص فى البند السادس من الشروط الملحقة على أنه "لؤلؤف أن يتقدم بآنتاجه إلى المسابقة بنفسه أو أن يتقدم به بعض الجهات أو الهيئات العلمية والأدبية" .

ولما كان يسم اللجنة الدائمة للجوائز ألا تكنفى بما قدم من الانتاج خشية أن تكون هناك بعض الأبحاث أو الدراسات أو المؤلفات الجديرة بالجوائز لم يتقدم بها أصحابها ، وحرصا على معرفة رأى الهيئات العلمية فى الترشيح لهذه الجوائز

كُلُّ في دائرة عملها ، فإننا نرجو التفضل برأى واضح في أجدر الأبحاث والدراسات  
والمؤلفات الواقعة في مجال اختصاصكم بالترييح لنيل هذه الجوائز، أيا كان تاريخ  
ظهورها .

والمرجو أن يصلنا ذلك في موعد غايته يوم الاثنين المقبل الموافق ١٧ مارس

سنة ١٩٤٧

وزير المعارف  
السنهوري

وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام ما

## اللجنة الدائمة

من محضر الجلسة الرابعة (الخميس ١٧ أبريل سنة ١٩٤٧)

... وقد أقرت اللجنة الدائمة تصرف لجنة الفحص لجائزة العلوم في نiche حضرة الدكتور صادق بشارة عن عضويتها لأنه مشترك في بحث داخل في المسابقة ، وضم حضرات الآتية أسماؤهم بعد إلى عضوية اللجنة لأن البحوث المقدمة تقتضى اشتراكهم في الفحص :

حضرة الدكتور ابراهيم أدهم الدرعاش .

» عباس علي نصر .

» الأستاذ عثمان بك فهمي .

» الدكتور محمد علي حجاب .

» الأستاذ محمود حامد .

» الدكتور محمود طلعت .

ومرض تقرير لجنة الفحص لجائزة العلوم ، فقال حضرة صاحب السعادة الدكتور حسن صادق باشا رئيس هذه اللجنة إنها توخت إجازة التأليف والاختراع مما ، كما حرصت على الاحتفاظ بالمستوى العالي الممتاز الذي يتناسب مع قيمة الجوائز وأهدافها . ثم دار البحث حول استيفاء الإنتاج الذي أوصت لجنة العلوم بأجازه لشروط منح الجوائز . وهنا أثير شرط النشر الذي جاءت به الفقرة «ب» من المادة ٨ من الشروط فيما يتعلق بالاختراع . فقال معالي رئيس الجلسة في تفسير النشر في حالة الاختراع " إن المقصود به التثبت من أن علماء متخصصين درسوا المخترع وخصوه ، وأجمعوا على تقدير قيمته وقضه ، وإمكان تطبيقه من الناحية العلمية ، فوق أنه مبني على أسس علمية سليمة " .

وبعد مناقشة طويلة أقرت اللجنة الدائمة بالاجماع النتائج التي وصلت إليها  
• لجنة الفحص بجائزة العلوم عن سنة ١٩٤٧ وهى :

( أولا ) تقسيم الجائزة مناصفة — تطبيقا للسادة ١١ من الشروط — بين :

١ — مؤلف حضرة صاحب العزة الأستاذ مصطفى نظيف بك عن  
” الحسن بن الهيثم — بحوثه وكشفه البصرية “ .

٢ — الاختراعين المقيمين من حضرة الدكتور محمود الشيشنى وحضرة  
الدكتور محمد عبده السعيد ، أولما لقياس القوى الكهربائية  
والثانى لتحليل الموجات الكهربائية .

( ثانيا ) التوصية بإيفاد الدكتور رموف دوس والدكتور محمد جمال الدين الفندى  
إلى الخارج للاستزادة من العلم .

وقرر المجتمعون توجيه الشكر إلى لجنة الفحص بجائزة العلوم .

وعرض تقرير لجنة الفحص بجائزة الآداب . وتبين منه أنه قد اتفق رأى  
هذه اللجنة على تأجيل منح جائزة الآداب عن سنة ١٩٤٧ إلى العام القادم ، حيث  
يمكن أن تصرف اللجنة سنة ١٩٤٨ فى جائزتين بدلا من واحدة . وذلك تطبيقا  
للسادة ١٣ من ملحق المرسوم . وقد جاء بالتقرير أيضا بعض مقترحات لتعديل  
شروط منح الجوائز ، فتقرر إرجاء النظر فيها حتى تقسم لجانب الفحص كلها  
مقترحاتها فى هذا الصدد .

## مذكرة

عن اجتماع لجنة الآداب لجائزة "فؤاد الأول" لعام ١٩٤٧  
في يوم ٢٥ مارس سنة ١٩٤٧ ، وما اتخذ فيه من القرارات

١ - اجتمعت لجنة الآداب لجائزة فؤاد الأول لعام ١٩٤٧ في تمام الساعة الحادية عشرة بدار جمع فؤاد الأول للغة العربية ، برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد لطفي السيد باشا ، وشهد الاجتماع حضرات الدكتور ابراهيم بيومي مذكور وأنطون الجميل باشا ، ومحمد توفيق دياب بك ، ومحمد عبد الواحد خلاف بك والأستاذ محمد أحمد خلف الله وسعادة الدكتور منصور فهمي باشا ، والدكتور محمد عوض محمد بك .

وتخلف عن الحضور معتذرا كل من حضرات صاحب السعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا ، والأستاذ عبد الحميد العبادي بك ، والأستاذ أحمد حسن الزيات .  
وقد تولى أعمال السكرتارية الدكتور محمد عوض محمد بك يعاونه حضرة الأستاذ علي أحهم .

٢ - وقد أحاطت اللجنة علما بالمرسوم الصادر في ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٦ بإنشاء جوائز "فؤاد الأول" و"فاروق الأول" ، وبالمحقق والمذكرة التفسيرية للرسوم ، كما أحاطت علما بالاجراءات التي أوصت اللجنة الدائمة لجوائز "فؤاد الأول" و"فاروق الأول" باتباعها ، في منح جوائز فؤاد الأول لعام ١٩٤٧

٣ - واطلعت اللجنة على قوائم المؤلفات التي تقدم بها أصحابها من جهة ، وقوائم المؤلفات التي تقدمت بها اللجنة الدائمة من جهة أخرى . وهي تؤلف في مجموعها مكتبة تزيد على مائة مجلد ، وكثير منها عبارة عن أسفار كبيرة الحجم ، يبلغ الواحد منها بضع مئات من الصفحات . ولم يكن بمستغرب أن تبلغ الكتب المقتمة مثل هذا العدد الكبير ، لأن التأليف الأدبي بطبيعته أغزر وأوفر من جميع ضروب التأليف الأخرى .



٤ — وقد أوصت اللجنة الدائمة بأن "تجتمع لجان الفحص في موعد لا يجاوز ٨ أبريل الحالى ، وأن تظل مجتمعة حتى يتم الفحص على أن تهتم تقريرها النهائى في موعد لا يجاوز ١٥ أبريل " — أى أن عليها أن تقوم بمطالعة الكتب جميعا في مدى أسبوعين ، وأن تم عملها كله في مدى ثلاثة أسابيع .

٥ — ورأت اللجنة أن واجب الانصاف يقضى بأن يقوم عدد من أعضائها (لاعضو واحد) بمطالعة كل كتاب ، بحيث لا يصدر الحكم على مؤلف — أو له — بناء على رأى عضو واحد . وقارنت اللجنة بين وفرة المؤلفات الأدبية وبين ضيق الزمن المتاحة لها ، فتبين لها أنه يوشك أن يكون من المستحيل — استحالة مادية — أن تؤدى اللجنة واجبا ، وأن نتمه في صورة تبعث على الرضى في هذا الزمن الوجيز .

٦ — ووازنت اللجنة بين الاعتبارين الخطيرين في هذا الموضوع : بين ما تتطلبه عليه هذه الجائزة من معنى جليل ومن رمز لذكرى كريمة ، مما يقضى بأن تكون إجراءات اللجنة سليمة من كل ما يوجب النقد أو اللوم ؛ وبين الاعتبار الثانى وهو أنه من المستحب أن تمنح هذه الجائزة في أقرب فرصة ممكنة ، فلم تشك في أن الاعتبار الأول يرجح الثانى . ولهذا رأت أن من واجبا أن توصى باتباع ما جاء في الفقرة الثالثة عشرة من ملحق المرسوم : وذلك بأن تؤجل جائزة فؤاد الأول للأدب لعام ١٩٤٧ وأن تضم الى جائزة عام ١٩٤٨ بحيث يتاح للجنة الآداب في العام المقبل أن تنصرف في جائزتين بدلا من جائزة واحدة .

هنا مع العلم بأن هذا التأجيل الذى قضت به الضرورة لن يترتب عليه استبعاد أى مؤلف من المؤلفات التى قُسمت . بل تعتبر كأنها لا تزال رهن الفحص ولم يصدر حكم لها أو عليها .

٧ — واطلمت لجنة الآداب على الفقرة الأخيرة من قرارات اللجنة الدائمة لجائزة فؤاد الأول . وهى التى تنص على :

”أن تقدم لجان الفحص ملاحظاتها على شروط منح الجوائز وعلى النظام في مجموعه في ضوء التجارب والصعوبات التي عرضت لها أثناء العمل ويعرض ذلك على اللجنة الدائمة لدراسته عند تقديم مقترحاتها في تعديل المرسوم “ .

وقد بحثت اللجنة هذا الأمر وافق رأيا على أن توصي بما يأتي :

( ١ ) أن يعدل المرسوم بما يجعل جائزة ”فؤاد الأول“ على غرار جائزة ”نوبل“ ، تمنح مرة كل عام لشخص كان لمؤلفاته أثر كبير في ترقية الأدب والبحث العلمي في مصر .

( ب ) أن يلغى شرط المنة ، بحيث لا تكون مقصورة على الانتاج في عدد من السنين ، بل ينظر عند منحة الجائزة الى الانتاج كله .

( ج ) أن ينظر الى مؤلفات الكاتب كلها ، دون حاجة الى تقسيمها الى شعر وقصص وقد ولغة الى آخره ، فهناك أدباء تناول تأليفهم هذه النواحي كلها . وليس من الانصاف لهم أن يقسم نشاطهم الفكري أجزاء .

( د ) لا يطلب من مؤلف أن يتقدم لنيل جائزة ”فؤاد الأول“ ، بل تتولى اللجنة الدائمة اتخاذ ما يلزم من إجراء لإعداد أسماء المرشحين في كل عام .

وهكذا تكون جائزة فؤاد الأول بمثابة جائزة تقدير لا جائزة مسابقة ولا تمنح لشخص بذاته إلا مرة واحدة .

فإذا أريد أن تكون هنالك مسابقة في التأليف الأدبي ، وجب أن تفرّد لها جائزة أخرى على غرار الجائزة التي يمنحها جمع فؤاد الأول للغة العربية ، على أن يقصد بها إلى تشجيع الكتاب الناشئين .

هذه خلاصة لما اتخذته لجنة الآداب لجائزة فؤاد الأول لعام ١٩٤٧ من قرارات ، وقد انتهى اجتماعها في الساعة الواحدة بعد الظهر .

رئيس اللجنة

أحمد لطفي السيد

سكرتير اللجنة

محمد عوض محمد

## تقرير لجنة الفحص لجائزة العلوم

عن أعمال حضرة صاحب العزة الأستاذ مصطفى نظيف بك

تقدم حضرته بمؤلف عن الحسن بن الهيثم في البحوث والكشوف البصرية وهو يقع في جرتين اطاعت اللجنة عليهما، وتبدي ما يأتي :

جمع حضرة المؤلف في هذا الكتاب جميع ما وصل إليه من معلومات عن مؤلفات هذا العلامة في الموضوع المشار إليه من المخطوطات الأصلية التي أمكن الحصول عليها من جهات متعددة، وكذلك ما ذكر عن هذا الموضوع في مؤلفات العلماء الذين ذكروا شيئاً عن هذا العلامة . وهذا المجهود نعتقد أنه اقضى من المؤلف مجهوداً مضمياً وجلداً على البحث وكفاءة ممتازة في الاستنباط، ولهذا فإننا نعتقد أن حضرة المؤلف قد قام بخدمة علمية جليلة في هذا الشأن . على أن حضرته قد علق على جميع ما جاء من نظريات وقواعد وأسس وفروض برأيه الخاص فيها . وقد أوضح فيه أن هذا العلامة الذي عاش في القرن الحادى عشر الميلادى قد ذكر من النظريات الخاصة بعلم الضوء ما زال يعتبر أساساً في هذا العلم إلى الآن حتى بعد هذا التقدم الكبير في الفنون والعلوم . وزيادة على ذلك فقد أوضح كيف أن كثيراً من القوانين والأسس التي وصفها الحسن بن الهيثم كانت قد نسبت خطأ إلى غيره من العلماء الذين جاءوا بعده وربما يكونون قد قلوها عنه . وأهم ما يلفت النظر في هذا المؤلف عن قدرة ابن الهيثم هو الجزء الخاص بالرياضيات في هذا العلم حيث أن بحثه وتفسيره للظواهر الضوئية من هذه الناحية قد كان واضحاً مضبوطاً يتفق مع أحدث النظريات المعاصرة . وما يستدعى الإعجاب إشارته ضمناً إلى قوانين الميكانيكا وهي تكاد تتفق مع ما وضعه نيوتن العالم الكبير فيما بعد .

وتقترح اللجنة إن أمكن جمع أعمال ابن الهيثم في هذه الناحية في كتاب لحفظه بالمكتبة العامة والمكتبات التي يهملها اقتناء مثل هذا الكتاب، فإن ذلك يكون عملاً عظيماً يجانب ما وضعه حضرة المؤلف حيث أن هذا يعنى عن الرجوع إلى المخطوطات التي لا يمكن الوصول إليها بسهولة .

على أن أهم ما في هذا الموضوع هو أن هذا الكتاب الذي ألفه حضرة صاحب  
العمة مصطفى نظيف بك يعتبر بياناً تاريخياً عن أحمل أقطاب علماء الطبيعة من  
العرب ومقابلة علمية فنية بين النظريات القديمة والحديثة وتصحيحاً لبعض المسائل  
الفنية والعلمية من حيث نسبتها إلى واضعيها الأصليين وتصحيح بعض الأخطاء  
التي وقع فيها بعض المستشرقين من حيث تفسير بعض العبارات والآراء التي ذكرها  
ابن الهيثم . وهي إضافة قيمة جداً لأبحاث هذا العلم قام بها حضرة المؤلف بمجهود  
جبار متواصل يستحق عليه كل الشكر والتناء .

وترى اللجنة أن هذا البحث يمتاز بالعمق والدقيق في نواح لم يسبق المؤلف  
أحد فيها من قبل حيث قد وضمت هذه الآراء والنظريات موضعها الطبيعي  
الحقيقي ، وبذلك ألفت ضوءاً على حقبة من أبرز حقبات الثقافة الإسلامية مما  
دما اللجنة إلى اعتباره بحثاً مبتكراً تنطبق عليه شروط المسابقة .

### تقرير

عن بحوث الأستاذ الدكتور محمود الشيشيني والدكتور محمد عبد السعيد

يسرنا أن نقدر أن البحوث المقدمة من حضرتيهما هي بحوث ممتازة من النادر  
الوصول الى مثل نتائجها الهامة فانه إلى عهد قريب لم يكن هنالك وسائل دقيقة  
لقياس القوة الكهربائية ذات المقدار الصغير والذبذبة العالية ، ولم يكن هنالك  
أيضاً وسائل دقيقة لتحليل الأمواج الكهربائية التي من هذا النوع وأن تلك  
الأجهزة التي كانت تستعمل في هذه التجارب الى هذا العهد القريب والتي كانت  
نتيجة لبحوث عدد غير قليل من علماء الكهرباء في إنجلترا وأمريكا ينقصها الدقة  
ويلازمها علم الاتزان . وهي فوق أنها غير ثابتة تتوقف على افتراضات تقريبية  
يصعب تحقيقها وتعطى قرارات خاطئة لا يمكن الاعتماد عليها خصوصاً في الحالة  
التي تكون فيها القوة الكهربائية صغيرة ( نحو جزء من البليون من الواط أو أقل )

وفي الحالة التي تكون فيها الذبذبة عالية (نحو الخمسين مليون ذبذبة أو أكثر) كما هو واضح من تقارير شركة ماركوني العالمية وتقارير البروفسور فورتسكيو عميد قسم الكهرباء بجامعة لندن ورئيس معهد المهندسين الكهربائيين بالملحق .

ومن الحق أن نسجل هنا أن الاختراعين المتقدمين من حضرتيهما بنيا على أسس علمية سليمة وقد تقلبا على جميع الصعوبات الفنية المذكورة وفتحاه عهدا جديدا في بحوث الـ (Telecommunications) أى الراديو والتليفزيون والتلغراف والتليفون (كما هو ثابت في تقارير شركة ماركوني ورئيس معهد المهندسين) .

والاختراع الأول (Patent No. 13855 H. F. Valve Wattmeter) عبارة عن جهاز فني دقيق لقياس القوى الكهربائية وهو فوق ذلك يقيس شدة التيار ومقدار الضغط والاختراع الثاني (Patent No. 1112, H. F. Harmonic Analyser) عبارة عن جهاز لتحليل الموجات الكهربائية وكلما للجهازين يتمايز بدقته وبصلاحية استعماله في جميع الدوائر الكهربائية عامة وفي الدوائر ذات الذبذبة العالية خاصة وهو ليس مقيدا بمقدار القوة مهما صغر ولا بسدد الذبذبات مهما كبر وإن الطرق الفنية التي بنى عليها عمل هذين الجهازين والنظريات العلمية التي ابتكرت في تنفيذهما تمثل على عبقرية فذة ونبوغ رائع .

ولأنه لحدير أن نذكر هنا أن هذين الاختراعين الهامين لم يسبقهما إليهما أحد وهما نتيجة بحوث علمية مستفيضة أجريت بمنتهى الدقة وبمهارة فائقة وإتقان نشاط البروفسور فورتسكيو الرأى أن هذه بحوث بمتازة ذات أهمية علمية . ولا يوجد أكثر دلالة على قيمتهما من أن شركة ماركوني العالمية التي بها هيئة فنية للبحوث الكهربائية من أكبر الهيئات في العالم اهتمت كل الاهتمام بهذين الاختراعين وطلبت الاشتراك في تسجيلهما وقد تم ذلك فعلا وأخذت على عاتقها إخراجهما في مصانعهما . وهى الآن تتولى فعلا تنفيذ الاختراعين صناعيا ولا ريب في أنه سيكون لها أكبر الأثر في تقدم البحوث الكهربائية ما

عبد الرحمن الساوى سيد فهمى

## اللجنة الدائمة لجوائز "فؤاد الأول" وجوائز "فاروق الأول"

من محضر الجلسة الخامسة (الاثني ٢١ أبريل سنة ١٩٤٧)

عرض تقرير لجنة الفحص لجائزة القانون . ودار البحث حول استيفاء الانتاج الذي أوصت هذه اللجنة باجازهه لشروط منح الجوائز . وبعد مناقشة طويلة أقرت اللجنة الدائمة بالإجماع النتائج التي وصلت اليها لجنة الفحص لجائزة القانون عن سنة ١٩٤٧ وهي :

تقسم الجائزة مناصفة — تطبيقا للمادة ١١ من الشروط — بين :

١ — "في المسئولية الجنائية" لحضرة صاحب العزة الدكتور محمد مصطفى القللى بك .

٢ — "في حق الدولة والأفراد على الأموال العامة" لحضرة الدكتور محمد زهير جرانة .

الرئيس	السكرتير
السهنورى	أبو درة

## لجنة فحص جائزة "قواد الأول" للقانون

تقرير خاص عن مؤلف الأستاذ الدكتور محمد مصطفى القللى بك  
( فى المسئولية الجنائية ) - القاهرة سنة ١٩٤٥ الطبعة الأولى

تناول مؤلف هذا الكتاب فى مقدمته مناقشة المذهبين الرئيسيين فى أساس المسئولية الجنائية فى العصر الحديث، وعرضهما عرضاً وافياً. ثم أفرد الكتاب الأول للمسئولية الجنائية من ناحيتها المادية والمعنوية فتكلم فى الباب الأول من هذا الكتاب عن علاقة السببية فى الفقه الألمانى والفرنسى وفى قضاء المحاكم المصرية وعن السببية فى ارتكاب الجريمة العمدية بطريق سلبى وعن المسئولية الجنائية عن فعل الغير. ثم تكلم فى الباب الثانى من هذا الكتاب عن القصد الجنائى فى الجرائم العمدية مع تحليل القصد الخالص فى أهم الجرائم التى تتطلبه وعن القصد المحدد وغير المحدد والقصد الاحتمالى وسبق الإصرار وعن الخطأ فى الجرائم غير العمدية وجلد أصحاب المذهبين التقليدى والوضعى حول لزوم وعدم لزوم العقاب عليها وعن صور الخطأ ووحدته أو ازدواجه ولم يفت المؤلف التحدث فى هذا الباب عن الشخص الاعتبارى من حيث المسئولية الجنائية .

أما الكتاب الثانى من هذا المؤلف فقد خصصه المؤلف لبحث أسباب انعدام المسئولية الجنائية فتكلم فى الباب الأول عن أسباب الإباحة وهى استعمال الحق فى مختلف صور التأديب والإصابات الحاصلة فى الألعاب الرياضية والقذف والتبليغ والشهادة والمرافعة والمناقشات البرلمانية والظعن فى الموظفين ومن فى حكمهم فى أحوال خاصة والتقد، وكذلك الدفاع الشرعى وطبيعته والنظريات المختلفة لتبريره وتطور التشريع فى خصوصه بمصر وشروطه وأحكامه لا سيما بالنسبة إلى استعمال الأجهزة التى تتحرك من تلقاء ذاتها ثم عرض لقيام الموظف بواجبه وشرائط الإباحة فى هذه الحالة وتكلم فى الباب الثانى من الكتاب الثانى عن موانع المسئولية من جنون وغيوبة وإكراه مآدى وحالة ضرورة .

وقد اتخذ المؤلف أساسا لدراسته في التكاين القانون المصري مقارنا بأهم التشريعات الأوروبية وأحدثها .

والمؤلف متقن الترتيب سليم اللغة مهمل الأسلوب عاجل فيه واضعه موضوعا كبير الخطر من الوجهتين العلمية والعملية بجمع شتاته وأجاد بحثه وقرب مثاله وهذا الى اجتهاد ملحوظ تبدو فيه شخصيته الفقهية واضحة المعالم فهو إذ يسوق مختلف المذاهب والآراء يوازن بين حججها وأسانيدها ويرجح واحدا منها على غيره دون أن يكتفى بما أبداه أصحاب الرأي الذي يؤيده من حجج بل يعتمد الى دعم الرأي بحجج مبتكرة .

ومن شواهد ذلك مناقشته للتقسيم الخاص بالقصد الجنائي الى محدد وغير محدد فقد بدا طابعه الخاص في استعراضه لهذا التقسيم وهو يجاوز ذلك الى إبداء آراء لا يستند فيها الى غيره من الباحثين لها وزنها واعتبارها وقد وضع ذلك في كثير من النظريات كنظرية القصد الاحتمالي ومدى أخذ المشرع المصري بها ومسئولية الأطباء والمسئولية في حالة الفيوبة عن الجرائم غير العمدية .

وبذلك يكون المؤلف قد أضاف إلى الفقه المصري في القانون الجنائي جديدا يؤهله لاستحقاق نصف جائزة فؤاد الأول للقانون وفقا لأحكام المرسوم المنشئ لهذه الجائزة .

رئيس اللجنة  
محمد بهي الدين بركات

سكرتير اللجنة  
حسن بغدادى



## لجنة فحص جائزة "قواد الأول" للقانون

تقرير خاص عن مؤلف الأستاذ الدكتور محمد زهير جرانه

(في حق الدولة والأفراد على الأموال العامة) - القاهرة سنة ١٩٤٣ الطبعة الأولى

تيسلت اللجنة أن مؤلف هذا الكتاب قد تونى منه الإحاطة بإطراف الموضوع على تساينها وتباعدتها بقدر ما حرص على التعمق فى استخلاص الأحكام الكلية والكشف عن حقيقتها .

وقد ضمن مؤلفه فصولا أربعة عرض فى أولها لبحث نظرية الأموال العامة فى تاريخ التشريع المقارن فبدأ بالقانون الرومانى والقانون الفرنسى القديم وأجمل ما انتهى إليه الوضع فى القانون الفرنسى الحديث ثم انتقل إلى الشريعة الإسلامية ومهد بذلك كله لتصوير قواعد النظرية العامة فى القانون المصرى الوضعى وبيان ما ربطها من الصلات بمصادرها واختتم هذا الفصل بما استحدث مشروع القانون المدنى من أحكام .

وعالج فى الفصل الثانى تكييف حق الدولة على الأموال العامة فاستظهر مختلف النظريات التى أسفرت عنها جهود الباحثين سواء فى ذلك ما قام منها على أساس مملوكة المال العام أو على أساس إنكار هذه المملوكة وعقب على هذا العرض الجامع بتفصيل آراء الفقه والقضاء فى مصر ثم اختار تكييفا خاصا لهذا الحق سلك فيه مذهب أنصار فكرة المملوكة ومضى يربط على هذا التكييف نتائجها ويوجه فى كشفه المبادئ المتعلقة بحبس المال العام عن التصرف والاكتساب والحجز ويحلى مظاهر هذا المال فى التشريع الجنائى وكيفية إدخاله فى نطاق المنفعة العامة وإخراجه من هذا النطاق .

وقد وفق المؤلف فى هذا الفصل إلى دم الدفاع عن فكرة المملوكة ونحنا نحوا جديدا فى تحليل أحكام القضاء المصرى ورد ما حفلت به من الجزئيات إلى أضواءها العامة .

وفي الفصل الثالث توفر المؤلف على بحث صلة الأموال العقارية العامة بما يجاورها من العقارات الخاصة فأصل وجوه النظر المختلفة في فرع أول تناول فيه النظريات المختلفة وبسط موقف الفقه والقضاء في فرنسا من « منافذ التطرق » وعقد الفرع الثاني لأحكام القانون المصري من الارتهاقات التي تقتصر لخدمة المال العام أو تقتصر على هذا المال ووفق في رد التطبيقات القضائية إلى أصولها وأدلى برأى واضح في كثير من المسائل التي تباينت فيها أحكام القضاء .

وفي الفصل الرابع ناقش المؤلف استعمال الأفراد للمال العام في قسمين متعاقبين وقف أولهما على المبادئ العامة وعالج في القسم الثاني صور استعمال الأفراد للمال العام وما يتعلق بهذه الصور من أحكام ولم يقتصر في هذا الصدد على الاستعمال العام الذي يمثل في انتفاع الكافة انتفاعا بعيدا عن الاختصاص بل عمد كذلك إلى صور الاختصاص العام والاختصاص الفردي يجرى من المال العام .

والكتاب بوضعه هذا قد جمع ما يتعلق بحق الدولة والأفراد على الأموال العامة جمعا يكاد يكون شاملا وفيه من طلاوة العرض ودقة البحث والتحليل في أكثر من ناحية ما يكشف عن امتياز ظاهر بالنسبة إلى ما أخرج من المؤلفات في السنوات الخمس الأخيرة في نطاق دراسات القانون العام . وفيما عني به هذا الكتاب في ناحية التأصيل ولا سيما فيما يتعلق بتفريخ النصوص المصرية . ودراسة أحكام القضاء المصري ما يكفل له من معاني الابتكار قسطا يجعله جديرا بنصف جائزة فؤاد الأول وقالا لأحكام المرسوم المنشئ لهذه الجائزة .

رئيس اللجنة

سكرتير اللجنة

محمد بهي الدين بركات

حسن بغدادى

## الجوائز تمنح براءة ملكية

التمست وزارة المعارف أن تمنح جوائز "فؤاد الأول" وجوائز "فاروق الأول" براءة ملكية ، وذلك رفعا من شأن هذه الجوائز الكريمة وزيادة في قدرها ، وتشجيع مستحقيها ، وقد تفضل حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم فأذن بذلك ، وصدر به المرسوم الملكي وهذا نصه :

## مرسوم

بتعديل المرسوم الخاص بإنشاء جوائز "فؤاد الأول"  
وجوائز "فاروق الأول"

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ١٥ شوال سنة ١٣٦٥ ( ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٦ ) الخاص بإنشاء جوائز فؤاد الأول وجوائز فاروق الأول .  
وبناء على ما عرضه علينا وزير المعارف العمومية وموافقة رأى مجلس الوزراء .

## رسمنا بما هو آت

مادة ١. — يستبدل بنص المادة ٣ من المرسوم سالف الذكر النص الآتي :  
" يكون استحقاق الجوائز المنصوص عليها في المادتين الأولى والثانية وفقا للشروط الملحقة بهذا المرسوم . وتمنح براءة ملكية " .  
مادة ٢ — على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا المرسوم ويعمل به من تاريخ صدوره

صدر بقصر القبة في ٢ جمادى الثانية سنة ١٣٦٦ ( ٢٣ أبريل سنة ١٩٤٧ )

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمود فهمى التقرائى

وزير المعارف العمومية

السنبورى

وزارة المعارف العمومية  
المراقبة العامة للثقافة

اللجنة الدائمة  
لجوائز "فؤاد الأول" وجوائز "فاروق الأول"

حضرة

يتفضل حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم ، فيسلم بيده الكريمة  
البراءات الملكية للفائزين في جوائز "فؤاد الأول" عن سنة ١٩٤٧ في حفل يقام بقاعة  
الاحتفالات العامة بجامعة فؤاد الأول في تمام الساعة الرابعة والنصف بعد ظهر يوم  
الاثنين المقبل ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٧ ، فالمرجو التفضل بالحضور بملابسكم الرسمية  
أو الجامعية قبل هذا الموعد بنصف ساعة .

وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام ما

رئيس اللجنة الدائمة

٢٣ أبريل سنة ١٩٤٧

وزير المعارف

السهموي

## الاحتفال بتوزيع الجوائز

اقتضت إرادة الملك المعظم أن تشأ جوائز "فؤاد الأول" للأدب والقانون والعلوم ، تحليداً لذكرى والده العظيم ، واعترافاً بما له من إبادٍ بيضاء على العلم ، وآلاء مابغة على العلماء ، وتقزراً أن يكون موعد توزيعها على الفائزين بها يوم ٢٨ أبريل من كل عام ، وهو يوم ذكرى وفاة الراحل الكريم . وهكذا يحيا المعامل العظيم في عظمته بعد موته ، ويعيش في مآثره وأعماله ، وتتجدد له في هذه الدنيا حياة ثانية ، فاقرنت الذكرى الحادية عشرة بأكرم مناسبة لتوزيع هذه الجوائز في طامها الأول ، فكانت فرصة لكهول العلم ، وأبت إلا أن تستكمل روامها ، فجمعت إلى ذلك فرحة شباب العلم ، حيث وزعت الدرجات الجامعية العلمية على المتفوقين المتخرجين في كليات جامعة فؤاد الأول عام ١٩٤٥ - ١٩٤٦ وحددت الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر يوم الاثنين ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٧ لهذا الحفل الجامعي الرائع في قاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة فؤاد الأول .

وقد ازدحم طريق الركب الملكي بالجماهير النفيرة تحيى الفاروق ، وأقيمت الزينات وأقواس النصر ، واصطف تلاميذ الكشافة على جانبي الطريق حتى حرم الجامعة .

وقد امتلأت قاعة الاحتفالات الكبرى بالجامعة بالمندوعين من رجال الدولة وأشياخ العلم ورجال التعليم ، وطالبات الجامعة وطلبتها . وخصصت المقاعد التي إلى يمين المقصورة الملكية للوزراء وكبار المندوعين ، وخصصت المقاعد المقابلة لها إلى يسار المسرح لرجال السلك السامي ، وكبار ممثلي الجاليات الأجنبية .

وخصص وسط القاعة لأعضاء مجلسي الشيوخ والنواب إلى اليمين ، ورجال الصحافة إلى اليسار ، وفي الوسط أساتذة الأزهر وأساتذة الجامعة ورجال التعليم

بوزارة المعارف ، ورتبت على المسرح الذى يتصنر القاعة مقاعد لحضرات رؤساء وأعضاء اللجنة الدائمة ولجان الفحص يتقدمهم حضرة صاحب المعالى وزير المعارف .

وما انتصفت الساعة الخامسة حتى سمع هتاف الطلبة مدويا بحياة جلالة الملك ، ورفعت ستائر المقصورة الملكية فأهل الفاروق يحف به رجال القصر والديوان الملكى والحاشية العسكرية ، يتصدروهم حضرة صاحب المجد النيل عمرو إبراهيم ، وحضرة صاحب الدولة محمود فهى التقرائى باشا ، وحضرة صاحب المقام الرفيع شريف صبرى باشا ، وحضرة صاحب المعالى إبراهيم عبد الهادى باشا ، وحضرات أصحاب السعادة والعزة عبد اللطيف طلعت باشا ، ومحمد طاهر باشا ، وحسن يوسف بك ، والدكتور عباس الكفراوى باشا ، وعمر فتحي باشا ، وعبد الله النجومى باشا ، ومحمد حيدر باشا . فتصاعدت الهتافات بحياة الفاروق ملك وادى النيل ، والفاروق نجر العروبة ، والفاروق أمل الشرق الزاهر ، والفاروق نصير العلم .

ووقف على الأثر معالى الدكتور السنهورى باشا بوصفه رئيس اللجنة الدائمة للجوائز ، فاستأذن فى إلقاء كلمة الافتتاح ، وأعقبه سعادة الأستاذ أحمد لطفي السيد باشا رئيس لجنة الفحص بالجائزة فؤاد الأول للآداب . فمعالى الدكتور محمد بهى الدين بركات باشا رئيس لجنة الفحص بالجائزة القانون . فسماعة الدكتور حسن صادق باشا رئيس لجنة الفحص بالجائزة العلوم الطبيعية والرياضية والفلكية .

ولما انتهت هذه الكلمات استأذن حضرة صاحب المعالى الدكتور السنهورى باشا فى تقديم الفائزين بالجوائز . وقد تشرف حضراتهم بمصافحة حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم ، وتسلموا براءات الجوائز .

كلمة حضرة صاحب المعالي الدكتور عبد الرزاق السنهوري باشا  
وزير المعارف

مولاي يا صاحب الجلالة

إن لوالدكم الراحل العظيم ، من الأيادي البيضاء على العلم ، ما جعل رجال العلم  
في هذا البلد ، تختار يوم ذكرى وفاته ، ليكون موسما للعلم .

فاختارت لجنة الجوائز هذا اليوم ، لتوزيع الجوائز العلمية التي تفضلتم بتخصيصها  
كل عام ، للفائزين من كبار العلماء والأدباء ، وهي الجوائز التي أطلقتم عليها اسم  
والدكم العظيم .

واختارت جامعة فؤاد الأول هذا اليوم أيضا ، لتوزيع درجاتها العلمية ، على  
التأهين من أبنائها الخريجين .

اسم كريم واحد يجمع بين هذا كله . ففي اليوم الذي نحي فيه هذه الذكرى  
الكريمة ، ذكرى وفاة الملك فؤاد الأول ، تفضلون يا مولاي ، تفوزعون جوائز  
فؤاد الأول ، والدرجات العلمية بالجامعة فؤاد الأول . فالיום هو يوم فؤاد .  
وكم لفؤاد من أيام سلفت ، ارتفع فيها لواء العلم خفاقا . وتسابق فيها العلم والجاه ،  
فكان العلم سباقا .

لقد كان فؤاد في حياته نعمة ضافية على العلم والعلماء والمتعلمين ، وهو اليوم  
بعد موته بركة سابغة على كل هؤلاء . وهكذا الرجل العظيم ، تجاوز آلاؤه خير  
المحدودة عمره المحدود ، ويحيا في عظمته بعد موته ، ويعيش في مآثره وأعماله .  
ونعجبده في هذه الدنيا حياة ثانية ، هي ذكراه المحيية ، والذكر للإنسان  
عمر ثان .

وإن روح هذا العاهل العظيم لتظل الآن علينا ، في هذا المكان ، من علياء  
سمائها ، تبارك لك يا مولاي برك بذكرى أبيك ، وترسمك لخطاه ، ووقائك للعلم ،  
وحفاوتك بالعلماء .



هذا اليوم هو يوم فؤاد الأول، وهو يوم العلم والعلماء .

وسيتشرف بالمثل بين يديك يا مولاي، لأخذ الجوائز العلمية، ولتسلم الدرجات الجامعية، كهول وشباب . أما الشباب، فأولئك هم المتفوقون من الناشئين في العلم . وأما الكهول، فأولئك هم التابون فيمن نضج من العلماء . سلسلة واحدة هي سلسلة العلم، تتلاقى أوائل حلقاتها بأواخر هذه الحلقات . حتى يتظم عقدها، وينسجم نظامها . ومن أولى أن يكون قدوة للناشئين في العلم، من هؤلاء الذين نضجوا فيه، فإذا اجتمعوا كلهم في صعيد واحد، وفي حضرة الملك المعظم، فقد اجتمع القدوة والمقتدى، في أجل مكان، وكان الاجتماع مقرونا باليمن للكهول، وسافرا للهمة في الشباب .

والتابون من العلماء، الذين يتقدمون اليوم لأخذ جوائز فؤاد الأول، هم صفوة مختارة من رجال العلم والقانون . وجوائز فؤاد الأول هي هبتكم الكريمة السخية . وهي هبة جديرة باسمها، وجديرة بمعطيا . أتم الذين فكرتم فيها، وأتم الذين نفذتموها، فلکم الفضل أولا وآخرا، في التفكير وفي التنفيذ .

ولم تكن هناك طريقة أفضل، لتكريم الملك العظيم الراحل، من أن تجيزوا في يوم ذكرى وفاته من كل عام، رجال العلم في أمتكم، وتثيهم على جهودهم الموفقة، وإنتاجهم العلمي الممتاز . فالملك العظيم الراحل أخذ بزمام النهضة العلمية في مصر، وساقها أشواطا بييدة إلى الأمام . وهذه الجامعة التي نحن فيها هي من نبت غرمه . وهذه الجمعيات والمؤسسات العلمية الكثيرة، ولما من يمثلها اليوم في هذا الاجتماع، هي من صنع يده . فلا شيء أفضل لتخليد ذكراه من تكريم العلم والعلماء .

ثم إن العلماء في مصر قوم في أشد الحاجة إلى التشجيع . فهم لا يزالون في المرحلة القاسية التي يعانون فيها الأمرين . يعانون المسترفيا يذلون من جهود



شاقة في الابتكار الواجب للعلم ، ويعانون المزفيا يلقون من القصور في تقديرهم ، حتى إن العالم ليجتاج أن يزاحم الناس ليجملهم على الاعتراف بمكائنه ، والمزاحمة ليست من خلق العلماء . بقت أنت يامولاي لتأخذ بأيديهم ، ولتضعهم في المكان الذي يليق بهمهم .



وقد تفضلتم بإصدار مرسومكم الكريم بإنشاء جوائز ثلاث ، تعطى في كل عام من مالكم الخاص ، قيمة كل منها ألف من الجنيئات ، تمنح لصاحب أحسن إنتاج في الآداب والقانون والعلوم . واشترط المرسوم في الإنتاج ألا يكون قد مضى على نشره لأقل مرة أكثر من خمس سنوات من تاريخ الإعلان عن الجائزة ، وأن يكون باللغة العربية الفصحى . وقد حفزت أريحيتمكم الكريمة يامولاي وزارة المعارف أن تنهج نهجكم في تشجيع العلماء المصريين ، فأنشأت ثلاث جوائز سنوية أخرى ، قيمة كل منها ألف من الجنيئات ، تمنح لصاحب أحسن إنتاج في علوم الحياة ، وفي العلوم الكيميائية ، وفي العلوم الجيولوجية . وقد تفضلتم فأذتم أن تتوج هذه الجوائز باسمكم الكريم . وجعل موعد منحها في اليوم الحادى عشر من شهر فبراير من كل عام ، ابتهاجا بعيد الميلاد الملكى السعيد .

وقضى المرسوم أن تؤلف لهذه الجوائز الست لجنة دائمة ، تختار في كل عام لجائنا فنية من كبار العلماء والأدباء ، لفحص الإنتاج المقدم لنيل كل من هذه الجوائز . وقد اختارت اللجنة الدائمة هذا العام لجائزة الآداب لجنة يرأسها حضرة صاحب السعادة أحمد لطفى السيد باشا ، ولجائزة القانون لجنة يرأسها حضرة صاحب المعالى محمد بهى الدين بركات باشا ، ولجائزة العلوم لجنة يرأسها حضرة صاحب السعادة حسن صادق باشا .

واجتمع لدى اللجان الفنية الثلاث عدد غير يسير من المؤلفات والأعمال . وسيتولى رئيس كل لجنة بسط الأعمال التى قامت بها لجنته ، وما قدم لها من مؤلفات ، وما عن لها من ملاحظات ، وما قام أمامها من صعوبات .

وبحسبي أن أذكر هنا أن لجنة الآداب رأت أن توصي بتأجيل منح الجائزة لأسباب اضطرتها إلى ذلك ، على أن تضم جائزة هذا العام إلى جائزة العام المقبل ، فتصرف اللجنة في جائزتين بدلا من جائزة واحدة . ولن يترتب على هذا التأجيل استبعاد أى مؤلف من المؤلفات التى قدمت ، بل تعتبر رهن الفحص ، ولم يصدر حكم لها أو عليها . وهذا التأجيل تمتست فيه اللجنة مع أحكام المرسوم التى تميز استبقاء جائزة عام الى العام الذى يليه .

أما لجنة القانون فقد اختارت مؤلفين من خير المؤلفات القانونية ، وقسمت الجائزة بينهما مناصفة ، بعد أن استبعدت من المؤلفات ما مضى على نشره أكثر من خمس سنوات ، مراعاة لأحكام المرسوم .

وكذلك فعلت لجنة العلوم ، فهى لم تستبق إلا الأعمال التى لم يمض على نشرها أكثر من خمس سنوات ، واختارت من هذه مؤلفا جليلا منحه نصف الجائزة ، ومنحت النصف الآخر اختراعا فى الكهرباء ابتكره عالمان مصريان ، وهو اختراع ذو أهمية عالمية . وأوصت بإيفاد شابين نابيين فى بعثة إلى الخارج ، دل إنتاجهما على امتياز ظاهر .

وسيصف حضرات رؤساء اللجان فى شئ من الإسهاب ، المؤلفات والأعمال التى استحدثت الجوائز .



ويعنى هنا أن أبرز يا مولاي أمرا واحدا ، هو أن الفرض الذى توخيتموه جلائكم من إنشاء هذه الجوائز قد تحقق . أردتم أن تشجعوا العلم ، وأن تشجعوه مكتوبا باللغة العربية ، فتجعلوا من لغتنا القومية ، لغة علمية طالية . وما نحن نتهدى الى مؤلفات فى الآداب والقانون والعلوم ، نستطيع أن نتقدم بها الى العالم ، لتريد بها فى ثروته العلمية . وأردتم أن يكون فى مصر مبتكرون ومخترعون ،

وها نحن نمر اليوم على علماء مصريين يخترعون من الأجهزة ما يفتحون به عهدا جديدا في الميدان الذى اخترعوا فيه . ويتهد بكار العلماء فى الغرب " أن الطرق الفنية التى بنيت عليها هذه الأجهزة ، والنظريات العلمية التى ابتكرت فى تنفيذها ، تدل على عبقرية فذة ، ونبوغ رائع " .

لقد أثبت علماءنا اليوم يا مولاي أن العلم ليس وقفا على الغرب ، وأن العقل المصرى إذا أطلق من عقالة ، وأفسح له المجال ، فإنه يثب ويرفع ، حتى يصل الى المستوى الذى وصل اليه علماء الغرب . وهذه حقيقة تدل عليها مؤلفات علماءنا الذين فازوا بجوائز هذا العام ، وهى ليست إلا مثلا لمؤلفات كثيرة أخرى . فالعالم المصرى يحق له اليوم أن يطالب بمكانة بين علماء الغرب ، وهو فى ذلك لا يستحدث جديدا ، بل يواصل تقاليد قد سلفت ، يوم كانت مصر هى منار العلم ، ومنبع المدنية ، ومقر الحضارة .

والنهضة العلمية فى مصر هى عز الماضى ، وأمل المستقبل . بيتنا مجدنا بالعلم ، وسنعيد بناءه بالعلم . وها نحن نمد النظر الى آفاق بعيدة ، آفاق يشع منها النور قويا وهاجا . ونرى النور يقترب منا رويدا رويدا ، وكلما اقترب زاد أشعاعا وقوة . فهل مصر ، وهى تمتد الى مستقبلها ، سيفمرها هذا النور المتالى ، لقد أخذت غياهب الجهل تنقش عن سمائها ، يندد بها هذا النور الذى يقترب . فليكن سيرنا نحو النور ، ولنمش الى بخطوات ثابتة ، فان هذا النور الذى نراه هو مرآة الماضى ، وعنوان الحاضر ، ورجاء المستقبل .

لقد كشفنا فى مصر عبقرية وعلماء . كشفنا اليوم ذلك . وسنكشف غدا بعون الله وبفضل رعايتكم يا مولاي ، آيات أخرى من العبقرية المصرية ، تلك العبقرية التى ورثتها مصر عن الآباء والجدود ، وظل الخلف يتلقاها عن السلف ، من عهد مينا الأول ، الى عهد فاروق الأول ، حفظه الله راعيا للعلم ، وأيقناه ذخرا للعلماء .

كلمة حضرة صاحب السعادة احمد لطفي السيد باشا  
رئيس لجنة الفحص لجائزة الآداب

### مولاي

ترفع إلى جلاتكم لجنة الآداب آيات الشكر على ما أوليتم الأدب الجليل  
من نعمتكم والشامل من رعايتكم متأثرين في ذلك سنن والدكم الملك العظيم الذي  
لا عزاء للأدب بعده إلا عناية جلاتكم به ورعايتكم له وتشجيعكم إياه على  
أداء رسالته .

والحق إن المستوى الرفيع الذي بلته تطوّر الآداب في النهضة المصرية الحالية  
مرتبط بمجهود الأمير فؤاد ورعاية الملك فؤاد، كما ترتبط المسببات بأسبابها وكما تستمد  
الآثار وجودها من مؤثراتها، أو عبارة أخرى تاريخ التطور السريع للآداب في مصر  
في عهدها الحاضر إنما هو تاريخ الملك فؤاد .

### مولاي

إن الذين طالت أعمارهم من أهل النظر فينا حضروا عهد الآداب في مصر  
قبل سنة ١٩٠٧، وسابروا تطورها بعد إنشاء الجامعة الأهلية الحرة التي قام بشؤونها  
الأمير فؤاد، والجامعة الحكومية التي أنشأها ورعاها الملك فؤاد، والتي على غرارها  
أنشأتم جلاتكم جامعتكم بالاسكندرية . أولئك يشهدون أن الثقل من التعليم  
المدرسي المقيد بقيود من المواقضات الأميرية وبأغلال من الاعتبارات السياسية  
والأغراض الاستعمارية إلى التعليم الجامعي الطليق من تلك القيود قد دفع بالأدب  
وطولم الآداب دفعة عنيفة أشبه بالثورة منها بالتطور الطبيعي .

إن أساتذة الآداب الأوربيين الذين امتلأت بهم الجامعات الثلاث والأساتذة  
المصريين الذين طادوا من بعثاتهم إلى التدريس فيهن بما ألقوا من محاضرات  
وما أنشروا من أسفار وقلوا من نقاغات أجنبية؛ قد أحدثوا للآداب في مصر

حركة مباركة فيها تعرف الأدب الرفيع ذاته واستجمع مقومات شخصيته فنيلت أغراضه ، واتسع ميدان نشاطه واتخذ أسلوبا جديدا ملائما للعصر الحاضر مزاجا من البساطة والجمال . فلم يعد به من حاجة الى أن يستقرقر معانيه بالنقل في التكلف وفي تلمس المحسنات اللفظية حيث ينبغي وحيث لا ينبغي على سواء .

هذه الحركة المباركة أنشأت جيلا من الكتاب المجيدين يصدرن فيما يكتبون . عن المبادئ العلمية ويعالجون المشكلات السياسية والاجتماعية على نحو ما يعالج كبار الكتاب في أرق البلاد فنهتوا بذلك اللغة العربية التي طادت بفضيلهم إلى ما يشبه مستقرها في عهود المباسيين . كذلك اتخذت القصة ميدانا جديدا يعالج فيه الكتاب أدواءا الاجتماعية ويسطون من النظريات البسيكولوجية مطبقة على الأفراد والإجماعات الى غير ذلك من أغراض القصة التي لم يكن لنا ههنا عهد من قبل . وتناول الشعر أغراضا أوسع بكثير من الأغراض الشعرية الأولى سواء في ذلك الشعر السلفي والشعر التجديدي حتى لقد وسع المسرحيات فأخرج لنا منها قطعا غاية في الجمال .

في كل نهضات المدنية إغريقية كانت أم رومانية أم عربية أم أوربية كانت الآداب في الطليعة ثم تعقبا العلوم . وكذلك الحال في نهضتنا ففت تلك الحركة المباركة على آثار الأدب البحث بعلموم الأدب الأخرى فأنشئت في الجامعات كرامى الفلسفة وكرامى التاريخ والجغرافية وكرامى الآثار وكرامى آداب اللغات الأجنبية وثقافتها .

أنجبت تلك الحركة الأدبية كتاب هذا الجيل وشعراء وفلاسفته ومؤرخيه فسجلوا آثارها بما نشروا من الكتب في ألوان الأدب البحث وفي علوم الآداب ما حقه أن ينال اغتباط جلائكم — بالتأنيج الباهرة لمجهوداتكم ومجهود آبائكم الأكرمين في هذا السبيل .

فقد نشر نتاج الآداب وعلوم الآداب إلى حد أن لجشتا التي كلفت المفاضلة بين أفراد هذه الكتلة المفرطة من المؤلفات الجليلة لم تجد وقتا كافيا لهذه المفاضلة ، على أن المفاضلة في حقيقة الأمر ربما لا تيسر إلا بين مؤلفات في موضوع واحد أو على الأقل في موضوعات متقاربة . من أجل ذلك رأيت اللجنة تأجيل الجائزة إلى مثل هذا اليوم من العام المقبل . أيدكم الله يامولاي وجعل عهدكم أشمل المعهود بركة على مصر والمصريين .

كلمة حضرة صاحب المعالي الدكتور محمد بهي الدين بركات باشا  
رئيس لجنة الفحص لجائزة القانون

مولاي صاحب الجلالة :

لم يكد المغفور له ساكن الجنان والدكم العظيم يتيوا عرش مصر منذ ثلاثين  
عاما ، حتى أخذ يظهر عطفه على العلم وأهله ، فلم تمض على ارتقائه العرش أسابيع  
معدودات حتى شرف بزيارته « مدرسة الحقوق السلطانية » في ١٣ نوفمبر  
سنة ١٩١٧ ، تشجيعا لطلابه ، وإشعارا لرجال القانون برعايته الكريمة .

ولقد كان لي الشرف حينذاك أن أكون بين المستقبلين ، بوصف كوفي واحدا  
من هيئة التدريس في هذا المعهد الذي لم يكن عدد طلابه يجاوز الثلاثمائة . ولم يكن  
في البلاد إذ ذاك سوى التتر اليسير من مؤلفات في القانون باللغة العربية ، بل لقد  
كان بعض كبار رجال القانون في ذلك العهد يضمون موضع البحث والمناقشة  
إمكان وفاء اللغة العربية بحاجات فقهاء القانون من المصطلحات اللازمة للتعبير عن  
المعاني الفنية الدقيقة ، بل لقد كان منهم من يجاهر بضرورة جعل تدريس القانون  
باللغة الفرنسية ، غير أن نخبة من الأساتذة والمدرسين المصريين شرعوا بذلوعن  
الصعوبات ، وبذلوا جهدا جبارا — يذكركم مع الشكر والمجد — في سبيل الوصول  
إلى تلك الغاية ، فأخذت تظهر مؤلفات في القانون باللغة العربية وإن كانت قليلة  
العدد إلا أنها شقت الطريق أمام العاملين ، ويسرت السبيل لمن يأتي بعدهم من  
المؤلفين . مما سيذكر دائما بالجدد لمن قادوا تلك النهضة المباركة نذكر من بينهم على  
سبيل المثال حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا والمرحوم عبد الحميد بك  
أبو هيف والمرحوم أحمد بك أمين وعبد الفتاح بك السيد .

ولقد كان لجلالة المغفور له الملك فؤاد الأول ، فوق ما أظهره من العطف  
والرعاية لمعهد الحقوق ، يد أخرى هي أبقى على الدهر ، لم يقتصر فضلها على القانون

وحده ، بل تجاوزه إلى ما علاه من فروع العلم ، فهو الذى تمهيد لإنشاء الجامعة المصرية وتولى رياستها أميرا ، وهو الذى رعاها وتوجها باسمه ملكا ، فحولت « مدرسة الحقوق » إلى « كلية الحقوق » ، ثم أخذت تنمو وتكبر وتزدهر . فبعد أن كان عدد من يدرسون الحقوق فى عام ١٩١٧ لا يتجاوز المائتين والستين طالبا إذا بهذا العدد يصل فى هذا العام إلى عشرة أضعاف ما كان عليه ، إذ أنه بلغ ألفين ومئتا وتسعة ونحسين طالبا فى جامعته فؤاد الأول بالقاهرة وفاروق الأول بالاسكندرية . وبعد أن كانت المؤلفات القانونية قليلة العدد أخذ أساتذة الحقوق ورجال القانون يخرجون الكتب والبحوث ، ويساهمون بمجهود مبهر فى النهضة العلمية ، فظهرت مؤلفات وبحوث قيمة ، كمؤلفات محمد كامل مرسى باشا ، وعبد الرزاق السنهورى باشا ، وعبد السلام ذهنى بك ، وحلمى بهجت بدوى بك فى القانون المدنى . ومؤلفات على زكى العرابى باشا ، وجندى عبد الملك بك ، وعلى بدوى بك ، ومحمد مصطفى القللى بك ، والدكتور السعيد محمد مصطفى السعيد فى القانون الجنائى وقانون تحقيق الجنايات . ومؤلفات الدكتور محمد صالح بك ، والمرحوم على الزينى بك ، وأمين ملش بك فى القانون التجارى والبحرى . ومؤلفات محمد العشماوى باشا ، وحامد فهمى باشا ، والدكتور محمد حامد فهمى فى المرافعات وإجراءات التنفيذ . ومؤلفات محمود سامى جيتنه بك ، والمرحوم على الزينى بك ، والمرحوم محمد عبد المنعم رياض بك ، والدكتور حامد زكى ، والدكتور حسن بنى دابى فى القانون الدولى العام والقانون الدولى الخاص . ومؤلفات الدكتور وايت إبراهيم بك ، والدكتور وحيد فكرى رأفت بك ، والدكتور سيد صبرى ، والدكتور محمد زهير جرائه ، والدكتور عثمان خليل عثمان فى القانون الدستورى والإدارى . ومؤلفات الدكتور عبد الحكيم الرفاعى بك ، والدكتور زكى عبد المتعال فى علم المالية والتشريع المالى .



ولقد كان من آثار تلك النهضة المباركة أن اتجهت الأنظار نحو مصر للاقتداء من رجالها المبرزين من أقطاب القانون ، فهدت حكومة العراق إلى حضرة صاحب المعالي عبد الرزاق السنهوري باشا بوضع قانون مدنى ، كما اختير حضرة صاحب المعالي عبد الحميد بدوى باشا عضواً في محكمة العدل الدولية وكان ذلك نفراً دولياً لمصر .

تلك خطوات واسعة لا يكاد المرء يصدق أنها تمت في جيل واحد ، فهى محل للاعجاب والرضى . ولكنكم أيتها يا مولاي — وأتم تشدون الكمال لبلادكم ، وتسهرن على أن تقوموا نحو الثروة من المجد — إلا أن تدفعوها في هذا السبيل دفعة كريمة أخرى إلى الأمام ، فقررتم منح جائزة سنوية مقدارها ألف جنيه ، يطلق عليها اسم "جائزة فؤاد الأول" تخصص لصاحب أحسن عمل أو إنتاج في القانون ، وتمنح في الثامن والعشرين من شهر أبريل ، لمناسبة ذكرى وفاة ماكن الجنان المغفور له حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول .

### مولاي :

لقد رأت اللجنة التى تشرفت برئاستها — بعد أن استعرضت ما قدم إليها من المؤلفات التى ظهرت في السنوات الخمس الأخيرة في القانون العام — أن تقسم الجائزة في هذا العام سوية بين الأستاذ الدكتور محمد مصطفى القليل بك والدكتور محمد زهير جرائه . فؤلف الأول في المسؤولية الجنائية قد طالع مسألة من أهم مسائل القانون الجنائى علاجاً ضافياً ، فيه من قوة الشخصية ورجاحة الرأى والابتداع في التفكير ، ما يضيف جديداً إلى ثروة الفقه المصرى . ومؤلف الثانى في حق الدولة والأفراد على الأموال العامة قد عنى بتأحية من أدق نواحي القانون الإدارى ، بجمع شتات الموضوع ، ونهج في تأصيل آراء الفقه والقضاء وتحليلها نهجاً مبتكراً يجعل منه أثراً ممتاز المكانة بين مؤلفات القانون العام في مصر .

### مولای صاحب الجلالة :

لقد لمستنا جميعا ما كان لظروف الحرب العالمية الأخيرة من أثر ظاهر في حركة الإنتاج العلمی على وجه العموم ، بسبب ندرة الورق وصعوبة الحصول عليه وغلق ثمنه ، وبسبب ما بلغت مصاريف الطبع من فئات باهظة . وإنا نرجو — وقد زال الكثير من هذه الصعوبات — أن تعود حركة الإنتاج والتأليف في فقه القانون سيرتها الأولى ، فيكون الإنتاج في المستقبل أوفر خصباً وأبعد أثراً . والمجنة لا تشك في أن في جمهور الفقهاء المصريين من عناصر التبريز ما يؤهلهم للاستجابة لرغبتكم السامية في العمل لبلوغ أرفع النایات وأكرمها .

دمتم يا مولای نصيراً للعلم والعلماء ، وحفظكم الله وأبقاكم رافعين لواء الوطن محققين له المجد ، والسؤود ، والكرامة ، في ظلكم الوارف على الدوام .

القاهرة في ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٧

كلمة حضرة صاحب السعادة الدكتور حسن صادق باشا

رئيس لجنة الفحص لجائزة العلوم

مولاي صاحب الجلالة :

للتغلبين بالبحوث العلمية أن يفخروا اليوم بما شملهم من عطفكم البالغ ورعايتكم السامية فقد جعلت لهم يا مولاي بقتك الكريمة كما ناسترون به ورسمت لهم مثلا عليا يهدفون إليها مرموقين بعين عنايتكم مشمولين بكرمكم مستظلين بوارف ظلكم .

فهم إذ يؤككون عظيم إجلالهم لشخصكم وخالص ولائهم لمرشكم يرفعون أكف الضراعة إلى المولى القدير أن يحفظكم دائما للعلم حاميا وللعلماء نصيرا .

مولاي :

لى الشرف أن أرفع لاسمى مقامكم ملخص ما قامت به لجنة الفحص لجائزة فؤاد الأول للعلوم الطبيعية والرياضية والفلكية لعام ١٩٤٧ وأرجو أن تكون قد حققت ما قصدتم إليه جلالتكم من إنشاء هذه الجوائز فتعال كريم موافقتكم وحسن رضاكم .

لقد قسمت اللجنة نفسها إلى شعب . اختصت كل واحدة منها بتأحية من نواحي البحث الذى وضعت من أجله الجائزة وتوزعت العمل فيما بينها ثم انتهت كل شعبة إلى رأى خاص فيما وكل إليها . وبعد تجميع هذه الآراء تبين أنه ليس من السهل المفاضلة بين دراسات فى علوم مختلفة لذلك رأت اللجنة أن تأخذ بما ذهبت إليه لجنة الجوائز العامة فى لأحة إجراءاتها من جواز اختيار موضوع معين للسابقة . واختارت العلوم الطبيعية والكهرباء لمسابقة هذا العام خصوصا وقد وجدت أن ما قدم فيها من بحوث يتناز بلاقته بالنواحي الاقتصادية والقومية .

أما البحوث الأخرى فقد استبعدت بغير أن يقضى لها أو عليها حتى يستطيع أصحابها أن يتقدموا بها للسابقة إذا أرادوا فى فرصة مستقبلية .

وعلى هذا الأساس اقترحت اللجنة منح الجائزة مناصفة بين :

( أ ) الأستاذ مصطفى نظيف بك لمؤلفه المنشور باللغة العربية عن الحسن بن الهيثم العالم العربي في الطبيعة .

( ب ) والدكتورين محمود الشيشيني بك ، ومحمد عبده السعيد افندى لبحوثهما في الهندسة الكهربائية وما أدت إليه من اختراع جهازين جديدين .

أما مؤلف الأستاذ مصطفى نظيف بك عن الحسن بن الهيثم فانه يقع في جزأين جمع فيهما شتات ما وضعه هذا العالم العربي من مؤلفات ومخطوطات اقتضى جمعها جهودا مضنية وجلدا على البحث وقد أظهر المؤلف كفاءة متميزة في الاستنباط كما علق على جميع ما جاء به من نظريات ومبادئ وفروض . وأقام البرهان على أن ما وصل إليه الحسن بن الهيثم في القرن الحادى عشر الميلادى من نظريات خاصة لا زال أساسا لهذا العلم حتى الآن .

فالذا اعتبر الكتاب بياناً تاريخياً عن أحد أقطاب علماء الطبيعة من العرب ومقابلة علمية فنية بين النظريات القديمة والحديثة وتصحيحا لبعض المسائل الفنية والعلمية وبسببها إلى مصادرها الصحيحة فهو ولا شك إضافة قيمة لبحوث هذا العلم كما أنه يمتاز بالعمق والدقيق في نواح لم يسبق إليها المؤلف وقد أدت فوق ذلك خدمة للقومية المصرية من حيث إبرازها لما قام به عالم عربى من إضافات لعلوم الطبيعة .

وأما بمحور الدكتورين محمود الشيشيني بك ومحمد عبده السعيد افندى في الكهرباء فقد وجدتها اللجنة متميزة ومن النادر الوصول إلى مثل نتائجها الهامة . ذلك أنه إلى عهد قريب لم تكن هناك وسائل دقيقة لقياس القوة الكهربائية المتناهية في الضعف مع الدقة العالية كما لم تكن هناك وسائل دقيقة لتحليل مثل هذه الأمواج الكهربائية . وكانت الأجهزة المستعملة إلى ما قبل اكتشافهما تنقصها الدقة ويلازمها عدم الاتزان .

فلما قاما ببحوثهما وضعا من القواعد والتحقيقات ما كسب لهما تقدير كبار المشتغلين بهذه البحوث في إنجلترا وعلى رأسهم الأستاذ فورسكيو عميد الكهرباء بجامعة لندن ورئيس معهد المهندسين الكهربائيين البريطانيين .

وقد اتبها من الناحية العملية إلى الناحية التطبيقية فوفقا إلى اختراع جهازين مبتكرين تغلبا بهما على جميع الصعوبات الفنية كما قتما بهما عهدا جديدا في البحوث الخاصة بالراديو والتلفزيون وما إليهما من المواصلات اللاسلكية وقد قهت قيمتهما شركة ماركوني العالمية فاشتركت مع المختصين في تسجيلهما وقورت لجنتها الفنية أنهما اختراعا بنيا على نظريات علمية مبتكرة تدل على عبقرية فذة وبوغ رائع . كما أخذت الشركة قسما على عاقبتها صنعهما في مصانعها واستعمالهما وفي هذا أكبر اعتراف بقيمتها من الناحية العملية .

ولاشك أن قيام عالين مصريين بابتكار مثل هذه الاختراعات القيمة أجل خدمة للسمعة المصرية في مضمار العلم والاختراع . وسيطلب إليهما ترجمة بحوثهما باللغة العربية .

هذا وقد رأيت اللجنة أن توصي بأن يبحث الدكتور رؤوف دوس إلى الخارج لاستكمال دراساته الرياضية والدكتور محمد جمال الدين الفندى لاستكمال دراساته في الأرصاد الجوية .

فاذا ما حازت هذه المقترحات يا مولاي موافقتكم السامية نرجو التفضل بمنح نصف الجائزة إلى الدكتور مصطفى نظيف بك والنصف الآخر متاعفة بين الدكتورين محمود الشيشيني بك ومحمد عبده السعيد .

والله نرجو يا مولاي أن يحفظكم لمصر ذنرا وللعلم والعلماء نصيرا ما

## الجنة الدائمة لجوائز فؤاد الأول وجوائز فاروق الأول

من محضر الجلسة السابعة - الأربعاء ٢١ مايو سنة ١٩٤٧

في الساعة ٨ والدقيقة ٤٠ مساء عقدت الجلسة برئاسة حضرة صاحب المعالي الدكتور عبدالرزاق أحمد السنهورى باشا وزير المعارف ، وحضور حضرات أصحاب السعادة والعزة الدكتور حسن صادق باشا ، والدكتور أحمد زكى بك ، والأستاذ مصطفى عامر بك ، والدكتور محمد رضا مدور بك . وشهد الجلسة حضرة صاحب السعادة محمد شفيق غربال بك وكيل المعارف . وتولى السكرتيرية حضرة الأستاذ محمد على أبو دره مدير إدارة التعاون الثقافي بالوزارة .

أقرت اللجنة المبادئ الآتية مستأنسة في ذلك بتجارب العمل في جوائز فؤاد الأول لسنة ١٩٤٧ :

( ١ ) المحترعات بطبيعتها لا يشترط فيها لغة خاصة ، ولهذا لا تكون خاضعة لشرط اللغة العربية الوارد في الفقرة ( ج ) من المادة ٨ من ملحق مرسوم ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٦

( ٢ ) يجوز أن يقبل إنتاج مصرى منشور بلغة أجنبية ، على أن تطلب لجنة الفحص الى صاحبه ترجمته الى اللغة العربية ، وأن تقدم الترجمة قبل موعد منح الجوائز بوقت تحدده اللجنة الدائمة .

( ٣ ) تعيين بلان الفحص بعد تحديد الإنتاج المقدم لنيل الجوائز حتى يتيسر تمثيل كل الفروع والموضوعات المقترنة في هذه اللجان .

( ٤ ) ويجوز للجان الفحص بعد تكوينها أن ترشح للدخول في المسابقة الإنتاج الذى تراه جديرا بالجوائز ولم يتقدم به أصحابه أو إحدى الجهات أو الهيئات العلمية والأدبية . على أن تعرض ذلك على اللجنة الدائمة لإقراره .

تناقشت اللجنة طويلا في التعديلات المقترحة إدخالها على شروط منح الجوائز .

## إعلان عن جوائز فاروق الأول لسنة ١٩٤٨

تعلن وزارة المعارف أن الموضوعات التي سيمنح المصريون عن الإنتاج فيها جوائز فاروق الأول لسنة ١٩٤٨ هي :

- ( ١ ) علوم الحياة ، مثل النبات والحيوان والفسولوجيا والطفيليات والتشريح البشري والحيوانى والطب وفروعه والأحياء المائية .
- ( ٢ ) العلوم الكيميائية ، مثل الكيمياء العضوية وغير العضوية والكيمياء الحيوية والكيمياء الصناعية والكيمياء الصيدلية والتغذية .
- ( ٣ ) العلوم الجيولوجية ، مثل الجيولوجيا وعلم الطبعيات الأرضية ( الجيوفيزياء ) والتعدين .

ويشترط في الإنتاج الذى يقدم للسابقة :

- ( ١ ) أن يكون ذا قيمة علمية أو فنية ممتازة تظهر فيه دقة البحث والابتكار ويهدف خاصة الى ما يفيد مصر والإنتاج القومى ، وتقدم العلوم .
- ( ٢ ) أن يكون قد سبق نشره ، ولم يحض على نشره لأوّل مرة أكثر من خمس سنوات من تاريخ الاعلان .
- ( ٣ ) أن يكون باللغة العربية الفصحى .

ويرسل الإنتاج من أربع نسخ الى المراقبة العامة للثقافة بوزارة المعارف في موعد غايته ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧

وقيمة كل جائزة من الجوائز الثلاث ١٠٠٠ جنيه ، وسيكون موعد منح هذه الجوائز يوم ١١ فبراير سنة ١٩٤٨ بمناسبة عيد الميلاد الملكى السعيد .

وزير المعارف العمومية

السنهورى

### مرسوم

بتعديل شروط منح جوائز فؤاد الأول وفاروق الأول

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر بتاريخ ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٦ بإنشاء  
جوائز فؤاد الأول وجوائز فاروق الأول .  
وبناء على ما عرضه علينا وزير المعارف العمومية وموافقة رأى مجلس الوزراء .

### رسمنا بما هو آت

مادة ١ — يستبدل بالشروط المنظمة لمنح جوائز فؤاد الأول وجوائز  
فاروق الأول والملحقة بالرسوم الصادر في ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٦ بإنشاء هذه  
الجوائز الشروط الملحقة بمرسومنا هذا .

مادة ٢ — على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا المرسوم الذى يعمل به  
من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بقصر القبة فى ١٨ شوال سنة ١٣٦٦ (٣ سبتمبر سنة ١٩٤٧)

### فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

وزير المعارف العمومية

أحمد محمد خشبة .

(بالتأييد)

على عبد الرازق

(بالتأييد)

نمرة ٥٧ - ١ / ١

مرسل الى وزارة المعارف العمومية لتنفيذه

رئيس مجلس الوزراء

أحمد محمد خشبة

(بالتأييد)



## ملحق

بالمرسوم الملكي الصادر بإنشاء جوائز "فؤاد الأول" وجوائز "فاروق الأول"

### شروط منح الجوائز

١ - تتمتع جوائز فؤاد الأول سنويا للصيرين عن إنتاجهم في الموضوعات الآتية :

( أولا ) الآداب .

( ثانيا ) القانون .

( ثالث ) العلوم الطبيعية والرياضية والفلكية .

وتتمتع جوائز فاروق الأول سنويا للصيرين عن إنتاجهم في الموضوعات الآتية :

( أولا ) علوم الحياة ( البيولوجية ) .

( ثانيا ) العلوم الكيميائية والعلوم الجيولوجية .

( ثالثا ) العلوم الاجتماعية .

٢ - تتمتع جائزة الآداب عن الإنتاج في الآداب البحتة ، مثل الأدب القصصي ،

والأدب التصويري ، والأدب الاجتماعي ، والشعر ، والبحوث الأدبية

( النقد - البحوث اللغوية - الدراسات الإسلامية الأدبية ) .

٣ - تتمتع جائزة القانون عن الإنتاج فيما يأتي :

( أ ) القانون الخاص ، ويشمل الفقه الإسلامي ، والقانون المدني ،

والقانون التجاري ، وأوضاع التقاضي ، وغيرها من فروع القانون

الخاص .

( ب ) العلوم الجنائية ، وتشمل القانون الجنائي ، والإجراءات الجنائية ،

وعلم الاجتماع الجنائي ، وعلم النفس الجنائي ، وعلم العقوبة ، وغيرها

من فروع العلوم الجنائية .

- (ج) القانون العام ، ويشمل القانون الدستورى ، والقانون الإدارى ،  
والقانون الدولى ( العام والخاص ) وغيرها من فروع القانون العام .  
( د ) العلوم الاقتصادية والمالية .

٤ — تمنح جائزة العلوم الطبيعية والرياضية والفلكية عن الإنتاج فى هذه العلوم .  
ويدخل فيها بنوع خاص علم الطبيعة التجريى ، وعلم الطبيعة النظرى ،  
والعلوم الإحصائية ، وعلم طبيعة الأجرام السماوية ( الاستروفيزقا )  
والهيدروليكا والميكانيكا والكهرباء .

٥ — تمنح جائزة علوم الحياة عن الإنتاج فى هذه العلوم ، ويدخل فيها بنوع  
خاص النبات ، والحيوان والفسولوجيا ، والطفيليات ، والتشريح  
البشرى والحيوانى ، والطب وفروعه ، والأحياء المائية .

٦ — تمنح جائزة العلوم الكيميائية والعلوم الجيولوجية عن الإنتاج فيما يأتى :  
( أ ) العلوم الكيميائية ، مثل الكيمياء العضوية ، وغير العضوية ،  
والكيمياء الحيوية ، والتغذية .

( ب ) العلوم الجيولوجية ، مثل الجيولوجية ، وعلم الطبيعات الأرضية  
( الجيوفيزقا ) ، والتعدين .

٧ — تمنح جائزة العلوم الاجتماعية عن الإنتاج فيما يأتى :

( أ ) علم الاجتماع ، وعلم التربة ، وما يتصل بذلك من العلوم .

( ب ) الفلسفة وعلم النفس وما يتصل بذلك من العلوم .

( ج ) التاريخ .

( د ) الجغرافية .

( هـ ) الآثار .

٨ — تألف لهذه الجوائز لجنة دائمة مكونة من وزير المعارف رئيسا ووكيل وزارة المعارف عضوا وعشرة أعضاء آخرين يكون تعيينهم بمرسوم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. وتختار اللجنة الدائمة في كل عام لجانا لفحص الإنتاج المقدم في كل مادة . ويجوز أن يختار لهذه اللجان بعض أعضاء اللجنة الدائمة ويكون تعيين أعضاء هذه اللجان بقرار من وزير المعارف .

ويمنع أعضاء لجان الفحص مكافآت يجتدها وزير المعارف .

٩ — يعلن سنويا عن مسابقة في كل من المواد الست المذكورة في البند الأول، ويخصص لكل منها جائزة مقدارها ١٠٠٠ جنيه مصري، وللاؤلف أن يتقدم بإنتاجه إلى المسابقة بنفسه، أو أن تتقدم به بعض الجهات أو الهيئات العلمية والأدبية . ومع هذا فيصح للجنة الدائمة المنصوص عنها في البند الثامن أن تدخل في المسابقة من تلقاء نفسها التأليف التي ترى أنها جديرة بالنظر ولو لم يتقدم بها المؤلف أو من يقوم مقامه .

١٠ — تختار اللجنة الدائمة في كل عام فرما أو أكثر من فروع المواد المذكورة في البند ( ١ ) تخصص للإنتاج فيها جوائز العام . وتعلن عن ذلك قبل الموعد المحدد لتقديم المؤلفات بأربعة شهور على الأقل .

١١ — يشترط في الإنتاج الذي يقدم في المسابقة في كل عام ما يأتي :

( أ ) أن يكون ذا قيمة علمية أو فنية ممتازة تظهر فيه دقة البحث والابتكار ويهدف خاصة إلى ما يفيد مصر والإنتاج القومي .

( ب ) أن يكون قد سبق نشره ولم يمض على نشره لأقل مرة أكثر من خمس سنوات من تاريخ الإعلان .

( ج ) أن يكون باللغة العربية الفصحى .

١٢ — لا يجوز التقدم من جديد بإنتاج سبق تقديمه من صاحبه .

١٣ — يقسم الإنتاج لنيل جوائز فؤاد الأول قبل اليوم الأول من شهر يناير من كل عام .

ولنيل جوائز فاروق الأول قبل اليوم الأول من شهر أكتوبر من كل عام .

١٤ — تمنح الجائزة كاملة لأحسن إنتاج يقسم في موضوع المسابقة ، ومع ذلك فيجوز — إذ رأت اللجنة أن إنتاجين متقاربين ولا يمتاز أحدهما عن الآخر امتيازاً ظاهراً — أن تقسم الجائزة بينهما بالتساوى ، ولا يجوز بحال من الأحوال أن تقسم الجائزة إلى أكثر من ذلك .

١٥ — يجوز للجنة أن توصي بأن يوفد الى الخارج حلقة الدولة من بدل إنتاجه على امتياز ظاهر . سواء ممن نالوا الجائزة أو لم ينالوها . وذلك تمكينا له من الاتصال بالمعاهد العالمية أو الهيئات العالمية لاستكمال البحث أو الاستزادة منه .

١٦ — إذا لم تمنح الجائزة المقررة للمسابقة في مادة من المواد في عام ما استقبلت إلى العام الذي يليه ، وفي هذه الحالة يعلن عن المسابقة في الفرع الذي خصصت له جائزة العام مع الفرع الآخر .

١٧ — يجوز أن يتقدم شخص واحد بأكثر من إنتاج في سنة واحدة .

### مذكرة تفسيرية

التعديلات المقترح إدخالها على شروط منح جوائز فؤاد الأول وفاروق الأول صدر المرسوم الملكي بإنشاء جوائز "فؤاد الأول" وجوائز "فاروق الأول" في ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٦ ، ومنحت بمقتضى الشروط الملحقة بالمرسوم ، جوائز فؤاد الأول عن سنة ١٩٤٧ ، وقد بدأ اللجنة الدائمة ولجان الفحص ، في أشاء تطبيق هذه الشروط ، ما تجدر معه إعادة النظر فيها . وفي ضوء هذه التجربة ترى الوزارة أن نتقّم بالتعديلات المرافقة .

### المواد التي تمنح فيها الجوائز :

في الوضع الحالي للجوائز خصصت جائزة للأدب وأخرى للقانون وثالثة للعلوم الطبيعية والرياضية والفلكية . وهذه هي جوائز فؤاد الأول . أما جوائز فاروق الأول الثلاث فقد خصصت كلها للعلوم : علوم الحياة ، العلوم الكيميائية ، العلوم الجيولوجية .

ولم يرد في المرسوم ذكر "علم الاجتماع ، وعلم النفس والتربية" ضمن المواد التي تمنح الجوائز عن الانتاج فيها . مع خطر قدر هذه العلوم وتقدم البحث فيها في العصر الحاضر عامة ، وحاجة مصر الى التزوّد منها بصفة خاصة في عصر التطور الاجتماعي والنهضة التعليمية الذي تحتازه البلاد الآن . فيحسن تخصيص إحدى الجوائز الثلاث الأخيرة جوائز "فاروق الأول" للعلوم الاجتماعية على أن يضم اليها التاريخ والجغرافيا والآثار والفلسفة ، فهذه المواد كلها تجري طرائقها على أساليب البحث العلمي المنظم فتكون بذلك أقرب الى "العلوم" .

### إضافة فروع وعلوم جديدة :

وللدراسات الاقتصادية والمالية أهميتها الكبرى في العصر الحاضر فهي جدية بأن يفسح لها مجال في الجوائز . وترى الوزارة أن يكون مكانها في جائزة "فاروق الأول" للعلوم الاجتماعية .

كما ترى الوزارة أن يضاف "الفقه الإسلامى" الى جائزة "فؤاد الأول"  
للقانون .

#### تشكيل اللجنة الدائمة :

تقترح الوزارة أن يعاد تشكيل اللجنة الدائمة المنصوص عليها فى المادة الخامسة  
من ملحق المرسوم . فيضم الى عضويتها وكيل الوزارة المختص بشئون الثقافة العامة  
حتى يكون على اتصال وثيق مباشر بعمل اللجنة وقراراتها واجراءاتها ، ويمكن من  
الاضطلاع بالناحية التنفيذية منها . كما أنه أدعى الى ضمان حسن سير العمل ،  
وأقرب الى تمثيل الفروع المختلفة التى تمنح الجوائز عن الإنتاج فيها أن يزداد عدد  
الأعضاء المعيّنين فى اللجنة الدائمة للجوائز الى عشرة بدلا من ستة .

## اعلان عن جوائز فؤاد الأول سنة ١٩٤٨

وضع هذا الاعلان طبقا للشروط المعلنة المحقة بمرسوم ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٧

تعلن وزارة المعارف العمومية أن الموضوعات التي سيمتحن المصريون عن الإنتاج فيها جائزة فؤاد الأول للآداب المؤجلة عن سنة ١٩٤٧ وجوائز فؤاد الأول للآداب والقانون والعلوم لسنة ١٩٤٨ هي :

### جائزتنا الآداب :

وتمتحن عن الإنتاج في الآداب البحتة ، مثل الأدب القصصي ، والأدب التصويري ، والأدب الاجتماعي ، والشعر ، والبحوث الأدبية ( النقد — البحوث اللغوية — الدراسات الإسلامية الأدبية ) .

### جائزة القانون ، وتمتحن عن الإنتاج في :

- ( أ ) القانون الخاص ويشمل الفقه الإسلامي ، والقانون المدني ، والقانون التجاري ، وأوضاع التقاضي وغيرها من فروع القانون الخاص .
- ( ب ) العلوم الاقتصادية والمالية .

جائزة العلوم : وتمتحن عن الإنتاج في العلوم الطبيعية والرياضية والفلكية . ويدخل فيها بنوع خاص علم الطبيعة التجريبي وعلم الطبيعة النظري والعلوم الاحصائية وعلم طبيعة الاجرام السماوية ( الاستروفيينا ) والميدروليكا والميكانيكا والكهرباء .

ويشترط في الإنتاج الذي يقدم لنيل الجوائز الأربع :

- ( ١ ) أن يكون ذا قيمة علمية أو فنية ممتازة تظهر فيه دقة البحث والابتكار ويهدف خاصة إلى ما يفيد مصر والإنتاج القوي وتقدم العلوم .

(٢) أن يكون قد سبق نشره ولم يمض على نشره لأول مرة أكثر من خمس سنوات من تاريخ الاعلان .

(٣) أن يكون باللغة العربية الفصحى .

ويرسل الإنتاج من أربع نسخ إلى المراقبة العامة للثقافة بوزارة المعارف في موعد غايته ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٧

وقيمة كل جائزة من الجوائز الأربع ١٠٠٠ جنيه ، وسيكون موعد منح هذه الجوائز يوم ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٨ تخليداً لذكرى المنفور له الملك فؤاد الأول .  
وزير المعارف  
السهنورى



### مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء

بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٤٦ صدر المرسوم الملكي بتأليف اللجنة الدائمة لجوائز فؤاد الأول وجوائز فاروق الأول من ستة أعضاء . وذلك تطبيقا للرسوم الملكي الصادر في ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٦ بإقضاء الجوائز بشروط منحها .

وفي ٣ سبتمبر سنة ١٩٤٧ صدر المرسوم الملكي بتعديل شروط منح جوائز فؤاد الأول وجوائز فاروق الأول . وقد نص في البند الثامن من الشروط الملحقة بهذا المرسوم على أن تؤلف اللجنة الدائمة للجوائز من وزير المعارف رئيسا ووكيل وزارة المعارف عضوا وعشرة أعضاء آخرين ( بدلا من ستة في مرسوم ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٦ ) . يكون تعيينهم بمرسوم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

وإني أشرف بأن أرفع هذه المذكرة الى مجلس الوزراء ومعها مشروع مرسوم بتكليف اللجنة الدائمة لجوائز فؤاد الأول وجوائز فاروق الأول ، رجاء التكرم باستصدار المرسوم .

مع التفضل بقبول عظيم الاحترام ما

وزير المعارف

السنهوري

## مرسوم

بتعيين أعضاء جند في اللجنة الدائمة للجوائز

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ١٨ شوال سنة ١٣٦٦ (٣ سبتمبر سنة ١٩٤٧) بتعديل شروط منح جوائز فؤاد الأول وجوائز فاروق الأول .  
وبناء على ما عرضه علينا وزير المعارف العمومية وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت

مادة ١ — يمين :

محمود توفيق حفاوى باشا والدكتور على توفيق شوشة باشا والدكتور عبد الرحمن السامى بك والدكتور عبد الحكيم الرفاعى بك أعضاء في اللجنة الدائمة لجوائز فؤاد الأول وجوائز فاروق الأول .

مادة ٢ — على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا المرسوم الذى يعمل به من تاريخ صدوره .

صدر في قصر ما بين فى ٢٦ ذى الحجة سنة ١٣٦٦ (٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمود فهمى النقراشى

وزير المعارف العمومية

السنهورى

نمرة ٥٧ - ١/١

مرسل الى وزارة المعارف العمومية لتنفيذه

رئيس مجلس الوزراء

محمود فهمى النقراشى



حَكَمَ طبع كتاب "جوائز قراد الأول لسنة ١٩٤٧" بمطبعة دار الكتب  
المصرية في يوم الثلاثاء ١٠ صفر سنة ١٣٦٧ (٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٧) م

محمد نديم  
مدير المطبعة بدار الكتب  
المصرية

---

( مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٤٧/٧/١٠٠٠ )

---









5

Bibliotheca Alexandrina



0415718